

" الدور الوسيط لأتعااب المراجعة في تحديد العلاقة بين تركب سوق المراجعة و جودة  
المراجعة في الشركات المقيدة في البورصة المصرية"

اعداد

سماح طارق أحمد حافظ

الأستاذ المساعد بقسم المحاسبة

كلية التجارة - جامعة المنصورة

**Abstract:**

This study aims to test the relationship between the concentration of the audit market and the audit fees and its impact on the audit quality and the mediating role of audit fees in determining the relationship between the concentration of the audit market and the audit quality in companies listed on the Egyptian Stock Exchange. Using a sample of 371 observations of the companies listed in the Egyptian Stock Exchange during the period from 2012-2015. The results of the hypothesis tests indicated that there is a significant positive effect between the concentration of the audit market and the fees paid in the companies listed on the Egyptian Stock Exchange, there is a significant positive effect between the concentration of the audit market and the abnormal fees in the companies listed on the Egyptian Stock Exchange.

Using the path analysis to find out the direct and indirect impact of the audit market focus on the quality of the audit by mediating the fees paid, the researcher concluded that there is a positive effect on the concentration of the audit market and audit fees at the level of 0.01, There is a significant adverse effect between the concentration of the audit market and the quality of the audit, there is also no direct statistically significant effect between the audit fees and the quality of the audit, finally there is no indirect, statistically significant effect between the concentration of the audit market and the quality of the audit when mediating audit fees.

**Key Words:** audit market concentration, audit fees, abnormal fees, audit quality.

## المخلص:

استهدف البحث اختبار العلاقة بين تركيز سوق المراجعة وأتباع المراجعة والأثر على جودة المراجعة، وتحديد الدور الوسيط لأتباع المراجعة في تحديد العلاقة بين تركيز سوق المراجعة وجودة المراجعة في الشركات المقيدة في البورصة المصرية" ، وذلك في البيئة المصرية خلال الفترة من ٢٠١٢-٢٠١٥ في الشركات المدرجة في البورصة المصرية، وقد تم اختبار فروض الدراسة باستخدام عينة مكونة من ٣٧١ مشاهدة من الشركات المدرجة في البورصة المصرية وتوصلت الدراسة الى وجود تأثير إيجابي ذو دلالة معنوية بين تركيز سوق المراجعة والأتباع المدفوعة في الشركات المقيدة في البورصة المصرية، كذلك يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة معنوية بين تركيز سوق المراجعة والأتباع غير العادية في الشركات المقيدة في البورصة المصرية.

وباستخدام تحليل المسار لمعرفة التأثير المباشر وغير المباشر لتركيز سوق المراجعة على جودة المراجعة بتوسيط الأتباع المدفوعة، توصلت الباحثة إلى وجود تأثير معنوي إيجابي لتركيز سوق المراجعة وأتباع المراجعة، كما يوجد تأثير معنوي عكسي بين تركيز سوق المراجعة وجودة المراجعة، كذلك لا يوجد تأثير مباشر ذو دلالة إحصائية بين الأتباع المدفوعة للمراجعة وجودة المراجعة، أخيرا لا يوجد تأثير غير مباشر ذو دلالة إحصائية بين تركيز سوق المراجعة وجودة المراجعة عند توسيط الأتباع المدفوعة للمراجعة.

الكلمات الدالة على البحث: تركيز سوق المراجعة، أتباع المراجعة، الأتباع غير العادية للمراجعة،

جودة المراجعة .

## المقدمة:

شهدت مهنة المحاسبة عدد من التغيرات في الآونة الأخيرة سواء على المستوى العالمي أو المحلي، بداية من عمليات الاندماج التي حدثت بين مكاتب المراجعة العالمية الكبرى والتي أدت إلى انخفاض عدد مكاتب المراجعة العالمية الثمانية الكبرى BIG8 لتصبح عدد ٥ مكاتب مراجعه عالمية كبرى BIG 5 ، وما تبعها من انهيار مكتب آرثر اندرسون عقب فضيحة التواطؤ مع شركة اندرون أكبر شركات الطاقة الأمريكية عام ٢٠٠٢ لتصل لأربع مكاتب مراجعه عالمية Big 4 ، الأمر الذي جذب الانتباه لأهمية مهنة المحاسبة وضرورة الاهتمام بها من قبل الهيئات التنظيمية والباحثين في مجال المراجعة.

وقد لفتت عمليات الاندماج التي تمت بين مكاتب المراجعة وانخفاض عدد هذه المكاتب إلى حدوث التغيرات في سوق المراجعة إلى حد كبير في السنوات الأخيرة، خاصة في ظل العولمة واتجاه الشركات للانتشار الدولي دون الاكتفاء بالسوق المحلي، ما يدفع مكاتب المراجعة إلى الاندماج ودولية النطاق، وظهر ما يسمى بظاهرة تركيز سوق المراجعة Audit Concentration والتي تدور حول سيطرة عدد محدود من شركات المراجعة كبيرة الحجم على سوق المراجعة من خلال الاستحواذ على النصيب الأكبر من هذا السوق (Quick, R. and Wolz, M. (1999), p.175).

ولقد اتجهت الهيئات التنظيمية نحو الاهتمام بدراسة ظاهرة تركيز سوق المراجعة والمخاطر الناجمة عن احتكار عدد قليل من مكاتب المراجعة على إجراءات المراجعة وأثر هذه الظاهرة على جودة خدمة المراجعة المقدمة (Boone et al., (2012), p.1171) خاصة في ضوء الاختلاف بين النظريات الاقتصادية المعاصرة في الأثر على مهنة المحاسبة - فتشير نظرية الاقتصاد الصناعي إلى أن التركيز المرتفع لسوق المراجعة من شأنه أن يؤدي إلى استفادة العملاء من اقتصاديات الحجم الكبير بما يدفع إلى خفض أتعاب المراجعة ، بينما تركيز نظرية الاقتصاد الجزئي الكلاسيكي على أن الإفراط في تركيز سوق المراجعة و احتكار عدد قليل من الشركات لسوق المراجعة يؤثر بالسلب على المنافسة الحقيقية بين مكاتب المراجعة. بما يؤدي إلى زيادة أتعاب خدمة المراجعة (Abidian et al., 2010,p.187).

ومن أهم الهيئات التنظيمية التي تناولت هذه الظاهرة بالدراسة - مكتب المحاسبة الحكومي Government Accountability Office والذي تم تسميته بعد ذلك بمكتب المحاسبة العام General Accounting (GAO,2003,2008) في الولايات المتحدة الأمريكية ، وتزامن معها اهتمام مكتب التجارة العادلة في المملكة المتحدة The United Kingdom (U.K) Office of Fair Trading بإجراء تحليل رسمي بالآثار الناجمة عن تركيز سوق المراجعة (House of Lords 2011,a)، وعلى الصعيد الأوروبي أشارت المفوضية

الاوربية بخصوص سوق المراجعة في دول الاتحاد الأوروبي الى سيطرة مكاتب المراجعة الأربعة العالمية الكبرى على سوق مراجعة الشركات الكبيرة المدرجة في البورصة ، وما يترتب عليه من تراكم المخاطر النظامية (European Commision,2010).

وشهدت هذه الظاهرة اهتماما متزايدا على مستوى جميع الدول خاصة بعد انهيار مكتب آرثر اندرسون للمراجعة وتزايد سيطرة مكاتب المراجعة العالمية الأربعة الكبرى على سوق المراجعة، وما تزامن معه تبنى الهيئات التنظيمية عبء اعادة الثقة المفقودة في مهنة المحاسبة، حيث تعد جودة المراجعة قضية مهمة ومستمرة لكافة أطراف سوق خدمة المراجعة Watkins, A., et al.,2004,p.153

### طبيعة المشكلة:

شهد سوق المراجعة المصري عدد من الاصدارات التنظيمية التي أدت الى احتكار عدد قليل من مكاتب المراجعة على سوق المراجعة المصري بقطاعات نشاط معينه ، فقد حدد البنك المركزي المصري عدد محدد من المراجعين المقيدین بسجل مراجعي حسابات البنوك لديه- للقيام بمراجعة البنوك التابعة للبنك المركزي المصري ، كما حددت الهيئة العامة للرقابة على التأمين أيضا عدد محدد من المراجعين المقيدین بسجل مراجعي حسابات شركات التأمين لمراجعة شركات التأمين، ودفع اصدار الهيئة العامة لسوق المال للقرار رقم ٩٦ الصادر عام ٢٠٠٦ والذي ينص على أنه - لا يجوز للمراجعين غير المقيدین في سجل الهيئة بمراجعة حسابات الشركات المقيدة في البورصة باختلاف قطاعاتها - الأمر الذي يؤدي الى الزام طالبي خدمة المراجعة بالتعاقد مع عدد محدود من المراجعين لضمان جودة الخدمة وهو ما يؤدي الى السيطرة على جزء من السوق واحتكار عدد قليل من مكاتب المراجعة لمراجعة حسابات الشركات المقيدة في البورصة المصرية (الإبياري ، ٢٠٠٨ ؛ سليمان، ٢٠١٧).

يؤدي التركيز في سوق المراجعة الى امتلاك عدد قليل من مكاتب المراجعة قوة سوقية تمكنهم من التحكم في معاملات السوق- خاصة عند النظر الى مهنة المحاسبة بأنها خدمة اقتصادية تركز على جانبي العرض المتمثل في عدد محدود من مكاتب المراجعة والطلب المتمثل في شركات العملاء محل المراجعة - وتعتبر أتعاب المراجعة من أهم هذه المعاملات التي تتحدد وفقا لقوى العرض والطلب.

وقد تزايدت مخاوف المنظمين والتنفيذيين وعلماء المراجعة من احتكار القلة لسوق المراجعة والذي من شأنه أن يقلل من المنافسة العادلة بين المكاتب وبعضها (GAO,2003) بما يعكس على أتعاب المراجعة كأحد أهم معاملات سوق المراجعة ، خاصة مع تضارب الآراء والمداخل في مدى تأثير تركيز سوق المراجعة على أتعاب المراجعة، حيث يتفق كل من مكتب المحاسبة العام الأمريكي عام ٢٠٠٣ GAO,2003 ، ومجلس اللوردات الإنجليزي عام ٢٠١١ (House of Lords,2011,p.32) مع نظرية الاقتصاد بوجود علاقة ايجابية

بين تركيز سوق المراجعة وأتعاب المراجعة ، إلا أن هذه الافتراضية قد تقابل برأي معاكس من واقع نظرية اقتصاديات الحجم الكبير وما يترتب عليها من وفورات التكلفة وبالتالي انخفاض أتعاب المراجعة ، الأمر الذي يجعل التنبؤ بأثار تركيز سوق المراجعة بحاجة الى مزيد من الدراسة (GAO,2003,2008;U.K House of Lords,2011a). كما تضاربت آراء الباحثين الأكاديميين في العلاقة بين تركيز سوق المراجعة وأتعاب المراجعة (Bandyopadhyay and Kao,2004;Francis et al.; 2013;De fond and Zhang 2014; Huang et al., 2016)

وما ترتب عليه من استمرار الحاجة الى اجراء دراسات مستقبلية لهذه القضية الجدلية الهامة Choi,H,J, et al., 2019,p.2

ومع اتجاه الباحثين لدراسة الأتعاب كأحد معلمات سوق خدمة المراجعة ومدى تأثيرها على حياد المراجع كمؤشر لجودة المراجعة، تزايد الاهتمام بالأتعاب غير العادية والتي تعكس مقدار الزيادة أو الانخفاض في الأتعاب الفعلية المدفوعة للمراجع عن الأتعاب العادية التي يجب أن يحصل عليها المراجع في مستوى الجهد المبذول ومن ثم دراسة مدى تأثيرها على حيادية المراجع وجودة المراجعة.

وفي ظل الاهتمام بجودة المراجعة خاصة في ظل البيئة التنافسية المتسارعة ، فقد أشار (Reisch,2000,pp 1-5) الى أنه يجب اعادة النظر بشكل مستمر في العوامل التي تؤثر في جودة المراجعة ومراعاتها عند القيام بعمليات المراجعة - خاصة عند اختلاف تعريف جودة المراجعة باختلاف الطرف الذي ينظر اليه (Knechel et al. 2013,p.386) فمن وجهة نظر المستخدمين تعنى جودة المراجعة بغياب التحريفات الجوهرية بالقوائم المالية للمعمل ، ومن وجهة نظر المراجعين فإن جودة المراجعة تعنى اتمام كافة المهام المطلوبة على نحو مرض بالشكل الذى يمكن معه الدفاع عن جودة العمل المقدم أمام الجهات الرقابية أو المحاكم ان استدعى الأمر ، أما من وجهة نظر الهيئات التنظيمية فإن جودة المراجعة تعنى بالالتزام بمتطلبات المعايير المهنية - واتجهت العديد من الدراسات (Babatoula et al., (2016); Maria,(2016); DeFond, M., & Zhang, J. (2014)) الى أن زيادة الأتعاب المدفوعة للمراجع مقابل عملية المراجعة تعكس مستوى الجهد المبذول من المراجع في سبيل إتمام عملية المراجعة وهو ما يعكس مستوى جودة عملية المراجعة بينما اتجهت دراسات أخرى (Oladipupo, A.and Monye-Emina, (2016) الى الدفع بعدم العلاقة بين زيادة أتعاب المراجعة وجودة المراجعة ، كذلك اختلف الباحثين في العلاقة بين تركيز سوق المراجعة وجودة المراجعة ؛ (Francis et al., (2013); Huang et al.,( 2016) سليمان ،( ٢٠١٧)، وهو ما يتطلب توالى الأبحاث الخاصة بجودة المراجعة والعوامل المؤثرة عليها .

وفي ضوء الاختلاف بين الأكاديميين والتنفيذيين والهيئات التنظيمية حول طبيعة العلاقة بين تركيز سوق المراجعة وأتعاب المراجعة والتي قد تدفع ببيئة تنافسية غير عادلة قد تعوق من ظهور مكاتب جديدة للمراجعة قادرة على التنافس العادل فضلا على ما قد تحمله من آثار سلبية على جودة المراجعة ، ومع تزايد الاهتمام

بالألعاب غير العادية وعلاقتها بجودة المراجعة ، يثار التساؤل حول العلاقة بين تركيز سوق المراجعة المصري وألعاب المراجعة بنوعها في البيئة المصرية والأثر على جودة المراجعة - خاصة في ظل الاصدارات التنظيمية المنظمة لمهنة المحاسبة في السوق المصري والتباين بين الدراسات حول طبيعة العلاقة بين تركيز سوق المراجعة وألعاب خدمة المراجعة ، وما مدى الحاجة الى النظر في هذه الاصدارات في ضوء الجودة المنشودة .

**هدف البحث:** يهدف البحث الى دراسة العلاقة بين تركيز سوق المراجعة المصري والاعتماد المقدمة من قبل شركات المساهمة المقيدة في البورصة المصرية لمكاتب المراجعة المصرية والأثر على جودة المراجعة.

**أهمية البحث :** تظهر الأهمية العلمية للبحث من كون المنظمات والهيئات تتجه نحو تحقيق الجودة والقضاء على المعوقات التي تحول دون ذلك ، ومع الاتجاه نحو تركيز سوق المراجعة في الآونة الأخيرة خاصة بعد انهيار مكتب آرثر اندرسون للمراجعة وتركز سوق المراجعة في العديد من دول العالم ، واتجاه العديد من الهيئات لدراسة أسبابها ومدى تأثيرها على جودة المراجعة، تأتي الحاجة ملحة لمعرفة العلاقة بين تركيز سوق المراجعة والاعتماد كأحد معلمات السوق في البيئة المصرية وتأثيرها على جودة المراجعة في ظل ندرة الأبحاث العربية - في حدود علم الباحثة - كخطوة تمكن من إجراء العديد من الدراسات اللازمة للتعرف على هذه الظاهرة وكيفية علاجها .

#### **حدود البحث:**

يتم التركيز على الشركات المساهمة المدرجة في البورصة المصرية فقط، مع استبعاد البنوك والشركات المالية من عينة الدراسة لخضوعها لقوانين ولوائح تنظيمية خاصة، كما يتم التعرض لنموذج جونز المعدل بالأداء كمقياس لجودة المراجعة في حدود ما يخدم البحث فقط، وتقتصر الدراسة التطبيقية على الفترة من ٢٠١٢-٢٠١٥ وتعتمد قابلية النتائج للتعميم على ضوابط اختيار العينة.

#### **منهجية البحث:**

يقوم البحث على المنهج الاستنباطي لدراسة وتحديد العلاقة بين المتغيرات والاستنتاج النظري للفروض الاحصائية من خلال الاطلاع على الدراسات والبحوث السابقة المتعلقة بموضوع البحث ، كما تتبع المنهج الاستقرائي من خلال تجميع البيانات وإجراء الدراسة التطبيقية لتحديد العلاقة بين تركيز سوق المراجعة والاعتماد المدفوعة للمراجعة بنوعها وأثرها على جودة المراجعة للشركات المساهمة المقيدة في البورصة المصرية (التي تمثل عينة البحث) في الفترة محل الدراسة (٢٠١٢ : ٢٠١٥) بهدف اختبار الفروض الاحصائية للبحث عمليا وتقديم تفسيرات منطقية لنتائج اختبار الفروض ومقارنتها بنتائج الدراسات السابقة.

ويمكن تقسيم البحث الى الأجزاء التالية:

١- الدراسات السابقة واشتقاق الفروض.

٢- الإطار النظري.

٣- الدراسة التطبيقية

٤- الخلاصة والنتائج والتوصيات والبحوث المستقبلية.

٥- المراجع

#### ١- الدراسات السابقة واشتقاق الفروض:

اتجهت العديد من الدراسات للعلاقة بين تركيز سوق المراجعة وبين الاتعاب المدفوعة للمراجع وتعرض لها بشيء من التفصيل في الآتي:

اتجهت دراسة أبو الخير، (٢٠٠٠) الى إجراء دراسة ميدانية على عينة من الشركات المصرية، التي لها قوائم مالية منشورة بهدف تحليل سوق خدمة المراجعة، لتحديد إلى أي مدى يقترب سوق المراجعة من المنافسة أو الاحتكار، وفق مؤشرات الطلب والعرض في هذا السوق، وآليات التوازن فيه. ولقد توصل الباحث إلى أن سوق المراجعة المصري يعد أكثر تركيزاً وأقل منافسة من الأسواق الأخرى بتزايد سيطرة مجموعة من مكاتب المراجعة على سوق المراجعة مما يخلق حالة من الاحتكار بما يؤدي إلى زيادة الموارد المخصصة للمراجعة عن المنفعة التي تعود على المجتمع، إضافة إلى سيطرة عشر مكاتب للمراجعة على ٨٠% من سوق المراجعة المصري بما يعكس على جودة المراجعة.

أشارت دراسة (Beattie et al., 2003) الى أن مقاييس التركيز تعد مؤشراً جيداً على هيكل السوق في المملكة المتحدة خاصة مع عدم تقديم النظرية الحديثة للتنظيم الصناعي أي بيان واضح بشأن تأثير تركيز السوق على المنافسة، كما ركزت هذه الدراسة على مدى وطبيعة التركيز في الشركات المدرجة في المملكة المتحدة بعد انهيار مكتب آرثر اندرسون، وقد تم تحليل تركيز السوق بالتفصيل (حسب الشركة وقطاع السوق وقطاع الصناعة)، ولم تتعرض الدراسة للعلاقة بين تركيز سوق المراجعة والتنافسية في السوق.

توصلت الدراسة الى أن مكاتب المراجعة الأربعة العالمية الكبرى تستحوذ على ٩٠% من السوق (بناءً على أتعاب المراجعة) في عام ٢٠٠٠، وارتفعت نسبة التركيز لتصل ٩٦% بعد انهيار مكتب اندرسون للمراجعة في عام ٢٠٠٢. كما توصلت الدراسة الى امتلاك مكتب PriceWaterhouseCoopers (PWC) حوالي ٧٠% أو أكثر من حصة ستة من قطاعات الصناعة البالغ عددها ٣٨ قطاع ، مع حصة من ٥٠% إلى ٧٠% في سبعة قطاعات أخرى. كما يتم النظر في توفير الخدمات بخلاف المراجعة (NAS) من قبل



المراجعين الحاليين في أبريل ٢٠٠٢ ، وبلغت الأتعاب بخلاف المراجعة (المدفوعة للمراجع) مقابل أتعاب المراجعة ٢٠٨ %، وتجاوزت ٣٠٠ % في سبعة قطاعات. ومع ذلك فمن المحتمل أن تتصرف الشركات في الاستشارات الإدارية الخاصة بها والشركات الخارجية.

ووفقا لهذه الدراسة تم قياس نسبة التركيز وفقا للأتعاب التي يحصل عليها مكاتب المراجعة دون التعرض للعلاقة بين التركيز والأتعاب المدفوعة للمراجعة، وما إذا كانت سيطرة عدد محدود من الشركات على السوق يؤدي إلى زيادة الأتعاب المدفوعة لها، ولكنها توصلت إلى أن زيادة تركيز سوق المراجعة تعكسها زيادة الأتعاب المدفوعة لمكاتب المراجعة.

ركزت دراسة Bandyopadhyay and Kao (2004) على الوقوف على العلاقة بين تركيز سوق المراجعة الكندي وأتعاب المراجعة ، وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة معنوية بين تركيز سوق خدمة المراجعة الكندي وأتعاب المراجعة في مكاتب المراجعة الستة الكبرى، بينما توجد علاقة معنوية بين تركيز سوق المراجعة ومكاتب المراجعة غير الستة الكبرى، وذلك خلال الفترة الزمنية من ١٩٩٥-١٩٨٨.

و استهدفت Biguas and Zimmermann (2008) اختبار أثر تركيز سوق المراجعة باستخدام مقياس الحصص السوقية والتخصص في السوق الألمانية باستخدام عينة مكونة من ١٧٠ شركة تم مراجعتها ، وعدد ٤٠ مكتب مراجعته من مكاتب المراجعة، وتحليل تركيز سوق المراجعة في ألمانيا بناء على أتعاب المراجعة الفعلية والتي تم الإفصاح عنها في عام ٢٠٠٥ ، توصلت إلى سيطرة مكاتب المراجعة & PricewaterhouseCoopers KPMG على ثلثي سوق المراجعة ، كذلك سيطرة PricewaterhouseCoopers على ٤٢% من إجمالي الأتعاب بينما تمتلك مكاتب المراجعة العالمية الكبرى (Big 4) على ٨٧% من أتعاب المراجعة .

تناولت دراسة Abidin et al., (2010) تقديم أدلة على العلاقة بين تركيز سوق المراجعة ومستويات أتعاب المراجعة في المملكة المتحدة خاصة في الفترة التي أعقبت اندماج شركة (PricewaterhouseCoopers) وإنهيار مكتب آرثر اندرسون للمراجعة في الفترة من (١٩٩٨-٢٠٠٢) ، بالتطبيق على الشركات البريطانية المحلية المدرجة في البورصة وباستخدام ثلاثة مقاييس لقياس تركيز سوق المراجعة ، توصلت الدراسة إلى زيادة تركيز سوق المراجعة وسيطرة شركة PWC على ٤٠% من الحصص السوقية يليها KPMG وتتبعها Deloitte and Touche ثم Ernest and Young وأخيرا Arther Anderson قبل انهياره ، كما توصلت الدراسة لزيادة أتعاب المراجعة خاصة التي يدفعها صغار العملاء ولا سيما بعد انهيار مكتب آرثر اندرسون وتقلص عدد مكاتب المراجعة الكبرى إلى عدد أربع مكاتب للمراجعة

عالمية بدلا من خمس مكاتب مراجعته عالمية وهو ما دفع مكاتب المراجعة الى بذل المزيد من الجهود الإضافية ما ترتب عليه ارتفاع تكلفة المراجعة.

ويلاحظ وفقا لهذه الدراسة سيطرة مكاتب المراجعة العالمية الأربعة الكبرى على سوق خدمة المراجعة في المملكة المتحدة، كما توصلت الى وجود علاقة طردية بين تركيز سوق المراجعة والاعتاب المدفوعة لمكاتب المراجعة.

واتجهت دراسة (Lawrance E., & Jerrey S., 2013) الى التركيز على أهمية المراجعة ودرورها الهامه في تحقيق الشفافية والكفاءة لسوق المال في الفترة من 2000-2010 والتي شهدت تغيرات هامة في تركيز سوق المراجعة بانتهاء ثالث أكبر مكتب مراجعته من المكاتب العالمية عام 2002 واصدار قانون ساربنيس اوكسلي (Sarbanes- Oxley Act, 2002) كرد فعل لما حدث في البيئة المحاسبية بما يسمح باستغلال التغيير المفاجئ في البيئة التنظيمية لتقديم تقديرات جديدة لمدى اسهام التنظيم وتركز السوق في زيادة أتعاب المراجعة بالتطبيق على عينة من الشركات الأمريكية ، وتوصلت الدراسة الى أن زيادة تركيز سوق المراجعة له تأثير ضعيف على زيادة أتعاب المراجعة للشركات كبيرة الحجم مما يدل على أن المخاوف من أن القوة السوقية تولد أتعابا مرتفعة لا مبرر لها الى حد كبير ، ووفقا لهذه الدراسة تسيطر مكاتب المراجعة العالمية على سوق خدمة المراجعة الأمريكي ، وتأتي أهمية الدراسة في اشارتها الى أن زيادة تركيز سوق المراجعة له تأثير ضعيف على زيادة الأتعاب وهو ما يتعارض مع الدراسة السابقة .

بينما استهدفت دراسة (Eshleman , 2013) معرفة أثر تركيز سوق المراجعة على كل من مستوى أتعاب المراجعة وجودة المراجعة بتوسيط حجم سوق المراجعة المتمثل في عدد العملاء في منطقة جغرافية معينه بالتطبيق على عينة تضم 44085 مشاهده لبيانات تغطي الفترة الزمنية 2000-2011، وباستخدام نموذج أتعاب المراجعة المستخدم في الفكر المحاسبي - توصلت الدراسة الى أن الشركات طالبي الخدمة التي تعمل في سوق كبير الحجم وعالي التركيز تدفع أتعاب مراجعته أقل عن مثيلتها في سوق صغير الحجم وذلك وفقا لاقتصاديات الحجم الكبير ، وعند دراسة العلاقة بين تركيز سوق المراجعة وجودة المراجعة تم اختيار عينة مكونه من 45446 مشاهده لبيانات تغطي الفترة الزمنية من 2000- 2010 ، وباستخدام اعادة اصدار القوائم المالية كمؤشر لقياس الجودة ، توصلت الدراسة لوجود علاقة عكسية بين تركيز سوق المراجعة وحدث اعادة اصدار القوائم المالية ، بمعنى أن الشركات التي تعمل في الأسواق الأكثر تركزا تقل لديها احتمالات اعادة اصدار القوائم المالية بمقارنتها بمثيلتها في الأسواق الأقل تركزا ، أي توجد علاقة طردية بين تركيز سوق المراجعة وجودة المراجعة. وبالتالي ركزت الدراسة على دور حجم السوق كوسيط بين تركيز سوق المراجعة وأتعاب المراجعة من ناحية ودوره بين تركيز سوق المراجعة وجودة المراجعة، ووفقا لهذه الدراسة فان تركيز سوق

المراجعة في سوق كبير الحجم يختلف في التأثير على الاتعاب المدفوعة للمراجعة عن التركيز في سوق صغير الحجم. وكلما زاد تركيز سوق خدمة المراجعة تزداد الجودة.

وركزت دراسة (Huang et al., 2016) على دراسة تأثير تركيز سوق المراجعة على أتعاب المراجعة وجودة المراجعة في الصين ، حيث تمتاز البيئة الصينية بحساسية المنافسة وضعف البيئة القانونية مقارنة بالدول المتقدمة ، وبالاعتماد على عدد ١٢٣٣٤ مشاهده سنوية خلال الفترة من ٢٠٠١-٢٠١١ للشركات الصينية المدرجة في البورصة ، توصلت الدراسة الى وجود علاقة ايجابية معنوية بين تركيز سوق المراجعة وأتعاب المراجعة ، وباستخدام تحليل المسار توصلت الدراسة الى أن تركيز سوق المراجعة يحسن من جودة الأرباح للشركات ويخفض من حاجة المراجعين إلى اصدار تقارير برأي معدل من خلال زيادة أتعاب المراجعة، كذلك ارتباط كلا من زيادة أتعاب المراجعة والزيادة في جودة الأرباح الناتجة من تركيز سوق المراجعة بانخفاض احتمالية فرض المنظمين عقوبات على التنفيذيين والمراجعين لهذه الشركات بسبب فشل المراجعة ، كما أشارت الدراسة الى تركيز سوق المراجعة يحسن جودة المراجعة بصورة غير مباشره من خلال زيادة الاتعاب ، والذي من شأنه يعوض من التأثير السلبي المباشر لتركيز سوق المراجعة على جودة المراجعة . ووفقا لهذه الدراسة فان البيئة الصينية تنسجم بتركيز سوق المراجعة وهو ما يرتبط بزيادة أتعاب المراجعة فيها وهو ما يتفق مع نظرية الاقتصاد المعاصر.

ووفقا لهذه الدراسة فان العلاقة بين تركيز سوق المراجعة والأتعاب في الصين تمتاز بعلاقة ايجابية ، وهو

ما يتفق مع الدراسات السابقة ماعدا دراسة (Lawrance, E., J., & Jerrey S., 2013)

واتجهت دراسة (Eshlemen & Lawson, 2017) لتحديد العلاقة بين تركيز سوق المراجعة وأتعاب المراجعة، بالتركيز على عينه من الشركات الأمريكية في الفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٣ ، وتوصلت الدراسة الى وجود ارتباط ايجابي بين تركيز سوق المراجعة وأتعاب المراجعة وهو ما يتفق مع مخاوف المنظمين والتنفيذيين والمديرين ، كما توصلت الى ارتباط زيادة تركيز سوق المراجعة بخصم أتعاب أقل للمراجعة عند الارتباط مع عميل المراجعة ( تكلفة مراجعه منخفضة ) خاصة لمكاتب المراجعة بخلاف الأربعة الكبرى ، وتوصلت أيضا وجود ارتباط بين زيادة تركيز سوق المراجعة وارتفاع جودة المراجعة خاصة في السنوات الأولى وهو ما يتفق مع ما أصدره مكتب المحاسبة الحكومي الأمريكي (GAO, 2003, 2008).

واستهدفت دراسة (Choi, H., J et al., 2019) تقديم نموذج لدراسة تأثير تركيز سوق المراجعة على أتعاب المراجعة في ضوء مدى الالتزام القانوني في عدد من ٢٧ دولة من خلال ٦٣١١٦ مشاهده في الفترة من ٢٠٠٤-٢٠١٥ وباستخدام مقياس الاحتكار لهافيندال لقياس تركيز سوق المراجعة، وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة ايجابية بين كل من تركيز سوق المراجعة واتعاب المراجعة في البيئات ضعيفة الالتزام القانوني والعكس صحيح، كما توصلت الى أن الالتزام القانوني هو المتحكم في طبيعة العلاقة بين تركيز سوق المراجعة والأتعاب

ووفقا للدراستين السابقتين يوجد علاقة معنوية ايجابية بين تركيز سوق المراجعة والأتعاب المدفوعة للمراجعة، وأهم ما أشارت اليه بوجود هذه العلاقة الايجابية في البيئات ضعيفة الالتزام القانوني.

ووفقا للدراسات السابقة ، أشارت دراسة كل من (Beattie et al., (2003); Biguas and Zimmermann,(2008) ; Abidin et al., (2010) الى سيطرة مكاتب المراجعة العالمية الكبرى على سوق خدمة المراجعة ، واتجهت دراسة كل من (Huang et al., (2016); Eshlemen & Lawson(2017); Choi,J., etal.,(2019) الى وجود علاقة ايجابية معنوية بين تركيز سوق المراجعة والأتعاب المدفوعة للمراجعة ، بينما اتجهت دراسات أخرى لوجود علاقة عكسية بين تركيز سوق المراجعة والأتعاب المدفوعة للمراجعة ، واتجهت دراسة (Eshleman et al., (2013); Lawrance, E., J., & Jerrey S.,(2013) ، واتجهت دراسة (Eshleman et al., (2013) نحو وجود علاقة ايجابية معنوية بين تركيز سوق المراجعة وجودة المراجعة، وكذلك تركيز سوق المراجعة والأتعاب المدفوعة للمراجعة .

وباستعراض الدراسات السابقة - يلاحظ الاختلاف فيما بينهم على طبيعة العلاقة بين تركيز سوق خدمة المراجعة والأتعاب المدفوعة للمراجعة حيث اتفقت عدد من الدراسات حول وجود علاقة ايجابية معنوية بين تركيز المراجعة والأتعاب (Eshlemen & Lawson(2017); Huang et al., (2016) ; Abidin et al., (2010); Boone,(2012) على وجود علاقة معنوية عكسية بين تركيز سوق خدمة المراجعة والأتعاب المدفوعة ، في حين أشارت دراسة (Lawrance, E., J. & Jerrey S.,(2013) الى أن زيادة تركيز سوق خدمة المراجعة له تأثير ضعيف على زيادة الأتعاب المدفوعة للمراجعة ، وأشارت دراسة (Eshleman et al., (2013) الى أن تأثير تركيز سوق خدمة المراجعة على الأتعاب المدفوعة يعتمد على حجم السوق ، في حين اتجهت دراسة (Bandyopadhyay and Kao(2004) بعدم وجود علاقة معنوية بين تركيز سوق المراجعة والأتعاب المدفوعة، وفي ضوء الاختلاف بين الباحثين حول طبيعة العلاقة بين تركيز سوق خدمة المراجعة والأتعاب المدفوعة ، فإنه يمكن اشتقاق الفرض الأول والذي ينص على أنه :

" يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لتركيز سوق المراجعة على أتعاب المراجعة "

ومع تزايد الاهتمام بالأتعاب غير العادية والتي تعكس مقدار الزيادة أو الانخفاض في الأتعاب الفعلية المدفوعة للمراجع عن الأتعاب العادية التي يجب أن يحصل عليها المراجع في مستوى الجهد المبذول، اتجهت عدد من الدراسات لدراسة الأتعاب غير العادية وعلاقتها بجودة المراجعة ، فاتجهت دراسة (Hope et al., (2009) عند دراسة العلاقة بين الأتعاب غير العادية والجودة المدركة لعملية المراجعة في سوق الأوراق المالية في ١٤ دولة مختلفة خلال الفترة الزمنية ١٩٩٥-٢٠٠٣ ، وقياس الأتعاب غير العادية من خلال بواقي Residuals نموذج انحدار الأتعاب المدفوعة للمراجع عن عملية المراجعة على المحددات المتعارف عليها لتلك

الأتعاب ، ولقياس الجودة المدركة لعملية المراجعة تم استخدام معدل العائد المطلوب على رأس المال لقياس تلك الجودة وباستخدام عينه من ٩٠٠٨ مشاهدة مأخوذة من عدد من الشركات بالولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة ، وتوصلت الى وجود علاقة طردية معنوية بين الأتعاب غير العادية لعملية المراجعة ومعدل العائد المطلوب على رأس المال كمقياس لجودة المراجعة المدركة .

وتناولت دراسة (Xinhua, 2009) الى بحث العلاقة بين الأتعاب غير العادية لعملية المراجعة والاستقلال المدرك عن المراجع في سوق الأوراق المالية من الناحية الأخرى في البيئة الامريكية خلال الفترة من ٢٠٠٤-٢٠٠٦ ، ولقياس الأتعاب غير العادية تم استخدام تلك الدراسة بواقي Residual نموذج الانحدار الخاص بتسعير خدمة المراجعة وفي عينه مكونه من ٩١٨٨ مشاهدته ، توصلت الدراسة الى وجود علاقة طردية معنوية بين الأتعاب غير العادية ومستوى الحياد المدرك عن المراجع لدى المستثمرين وهو ما يعكس جودة المراجعة . واتجهت دراسة (Asthana & Boone, 2012) الى اختبار أثر الأتعاب غير العادية على جودة عملية المراجعة في البيئة الأمريكية خلال الفترة الزمنية من ٢٠٠٠-٢٠٠٩ ، وتم استخدام عينه مكونه من ١٨٨٧٣ مشاهدة لاختبار أثر الاتعاب غير العادية على جودة المراجعة مقاسه بإدارة الأرباح باستخدام نموذج جونز المعدل المقوم بالأداء وتوصلت الدراسة الى أنه تزداد القيمة المطلقة للمستحقات التقديرية واحتمالية مقابلة أو التفوق على تنبؤات المحللين الماليين بشأن الأرباح تزداد بزيادة حجم الاتعاب غير العادية الموجبة والأتعاب غير العادية السالبة لعملية المراجعة وهو ما يدل على العلاقة العكسية بين الاتعاب غير العادية وجودة المراجعة . بينما اتجهت دراسة (Boone et al., 2012) الى اختبار أثر تركيز سوق المراجعة على جودة عملية المراجعة بالتطبيق على سوق المراجعة الأمريكي والذي تزايدت حالات تعرض المراجع للتقاضى في الفترة من ٢٠٠٣-٢٠٠٩ ، وبالاعتماد على مؤشر الاحتكار كمقياس لتركيز خدمة المراجعة بحسابه على مستوى السوق بأكمله وباستخدام عينه مكونه من ٤٧٧٩ مشاهدته للمستحقات غير التقديرية للعملاء ، توصلت الدراسة الى أن زيادة تركيز سوق المراجعة يؤثر بالسلب على جودة الأرباح واتجاه المراجعين الى التسامح بشأن ادارة الأرباح ، بينما لم توجد علاقة بين الحصه السوقية لمكاتب المراجعة الأربعة الكبرى وتساهل المراجعين بشأن ادارة الأرباح .

وفي دراسة (Francis et al., 2013) استهدفت اختبار أثر تركيز سوق المراجعة على جودة المراجعة وبالأخص جودة الأرباح المحاسبية بالتطبيق على ٤٢ دولة مختلفة خلال الفترة الزمنية ١٩٩٩-٢٠٠٧ . وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة طردية بين جودة أرباح العملاء والحصه السوقية الاجمالية لمكاتب المراجعة الأربعة الكبرى في كل دولة، كما أشارت الى أن تركيز سوق المراجعة بواسطة مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى يرتبط عكسيا مع جودة المراجعة.

وفي دراسة سليمان (٢٠١٧) استهدفت استكشاف مستويات التركيز ثم التحقق من أثر التركيز على جودة الأرباح المحاسبية بالتطبيق على سوق المراجعة المصري وباستخدام عينه مكونه من ٣١٨ من الشركات المقيدة في البورصة المصرية في الفترة من ٢٠١٢-٢٠١٥ توصلت الدراسة لوجود علاقة عكسية بين تركيز سوق

المراجعة مقاسا على مستوى السوق بأكمله، بينما: العلاقة طردية بين تركيز سوق المراجعة بالنسبة لمكاتب المراجعة الأربعة الكبرى بمعنى تفاوت الحصص بينهم ، واتجهت الى زيادة مستوى التركيز في سوق المراجعة المصري بما ينطوي على هيكل احتكار قله قوى وكذلك الاتجاه نحو تركيز سوق المراجعة يدفع المراجعين الى التراخي في إجراءات المراجعة والجهد المبذول بينما زيادة التركيز داخل مجموعه الشركات الأربعة قد يزيد من حدة المنافسة ومن ثم الاتجاه نحو تحسين الجودة.

وبالرغم من تناول هذه الدراسات علاقة الأتعاب غير العادية بجودة المراجعة، ومع اتجاه عدد من الدراسات للتركيز على علاقة تركيز سوق المراجعة بجودة الأرباح وبشكل غير مباشر بجودة المراجعة، يمكن صياغة الفرض الثاني والثالث كالآتي:

الفرض الثاني: " يوجد تأثير ذو دلالة احصائية بين تركيز سوق المراجعة والأتعاب غير العادية.  
الفرض الثالث: " يوجد تأثير ذو دلالة احصائية بين تركيز سوق المراجعة وجودة المراجعة عند توسيط أتعاب المراجعة".

ويشتق من هذا الفرض مجموعة الفروض الفرعية على النحو التالي:

الفرض الفرعي الأول : يوجد تأثير مباشر ذو دلالة احصائية بين تركيز سوق المراجعة وأتعاب المراجعة.  
الفرض الفرعي الثاني : يوجد تأثير مباشر ذو دلالة احصائية بين تركيز سوق المراجعة و جودة المراجعة .  
الفرض الفرعي الثالث : يوجد تأثير مباشر ذو دلالة احصائية بين الأتعاب المدفوعة للمراجعة وجودة المراجعة.  
الفرض الفرعي الرابع : يوجد تأثير غير مباشر ذو دلالة احصائية بين تركيز سوق المراجعة وجودة المراجعة عند توسيط الأتعاب المدفوعة للمراجعة .

وبعد استعراض الدراسات السابقة واشتقاق الفروض، يمكن التعرض بشيء من التفصيل لمفهوم تركيز سوق المراجعة ونماذج القياس:

## ٢- الاطار النظرى:

### ١/٢ مفهوم تركيز سوق المراجعة ونماذج القياس:

ظهر مفهوم تركيز سوق المراجعة خاصه عند اندماج مكتب Price Waterhouse في اواخر الثمانينات فقد عرفها Moizer and Turely, 1989 بأنها سيطرة عدد صغير من مكاتب المراجعة بالنصيب الأكبر من اجمالي عمليات المراجعة "، و عرف (Lee (2005,p.89) تركيز السوق بأنه " نسبة اجمالي الإيرادات السوقية التي يستحوذ عليها عدد قليل من أكبر الشركات " ، وحدد (Boone et al., (2012,p.1171) تركيز سوق المراجعة بسيطرة مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى على السوق ، وتتفق معظم الدراسات حول هيمنة وسيطرة عدد محدود من مكاتب المراجعة (خاصة مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى) على سوق المراجعة. (Huang et al.

Lawrance & (2016; Bandyopadhyay d Kao Lee(2005) 2004;Boone et al. , Francis, et al., 2013) 2012; واتجهت العديد من الهيئات التنظيمية والباحثين لدراسة ظاهرة تركيز سوق المراجعة (Huang et al., Beattie et al., 2016; 2003) ومن هذه الهيئات ما يلي:

- دراسة مكتب المحاسبة العام ( ٢٠٠٨،٢٠٠٣ ) : وقام بها مكتب المحاسبة العام (GAO) بداية في عام ٢٠٠٣ بعد الزامه بدراسة قضايا المراجعة وفقا لقانون سارابينس اوكسلي عام ٢٠٠٢ ، وأكدت نتائج الدراسة على تزايد تركيز سوق المراجعة على المستوى العالمي والمحلي ، وأصدرت تحذيرات من جراء تركيز سوق المراجعة تحت سيطرة عدد محدود من مكاتب المراجعة بالرغم من عدم قدرتها للتوصل الى دليل عن الآثار السلبية لسيطرة مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى على جودة أو أتعاب أو استقلالية المراجعة . وفي عام ٢٠٠٨ (GAO,2008) قام مكتب المحاسبة العام الحكومي بتجديد الدراسة حول تركيز سوق المراجعة والتي سبق وأن قدمها في عام ٢٠٠٣ ، وتوصلت الى أنه بالرغم من انخفاض التركيز في سوق المراجعة ، الا انه مازال مستمرا بما يحد من عدد الاختيارات المتاحة أمام الشركات العامة باختيار مكتب مراجعه معين ، كما أرجعت للزيادة في أتعاب المراجعة الى زيادة الجهد الإضافي وليس نتيجة تركيز سوق المراجعة.

- دراسة وزارة المالية الأمريكية عام ٢٠٠٨: تولى وزير المالية الأمريكي قرار بتشكيل لجنة استشارية عن مهنة المحاسبة لإجراء فحص شامل لوضع ومستقبل مهنة المحاسبة، وأكدت اللجنة على سيطرة مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى على معظم عمليات المراجعة في سوق مراجعة الشركات العامة خاصة لما تتمتع به هذه المكاتب من موارد وخبرات وتقنيات عالية، يجعل من الصعوبة بمكان على مكاتب المراجعة الصغيرة والمتوسطة توفيرها، وبالتالي يقلل من المنافسة في سوق المراجعة.

- دراسة المفوضية الأوروبية: أصدرت ورقة خضراء عام ٢٠١٠ بعنوان "سياسات المراجعة: دروس مستفادة" ، وأشارت الى تركيز سوق المراجعة في غالبية دول الاتحاد الأوروبي من قبل مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى ، حيث تتجاوز الحصة السوقية لهم ٩٠% من اتعاب المراجعة ، مع التأكيد على صعوبة دخول مكاتب المراجعة المتوسطة . كما أشارت الى تراكم وتزايد المخاطر النظامية من جراء تركيز سوق المراجعة بما قد يؤدي الى تعطل سوق المراجعة.

مجلس اللوردات البريطاني: أوضح التقرير الى أن التركيز في سوق المراجعة يحد من المنافسة والخيارات المتاحة في هذا السوق، كما أشار الى مراجعه الشركات البريطانية الكبرى يسيطر عليها عدد محدود من مكاتب المراجعة، حيث تقوم مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى بمراجعه حسابات ٩٩% من حسابات المائنة شركة الاولى يليها ٢٤٠ من عدد ٢٥٠ شركة تالية.

وفي ضوء التقارير الصادرة عن هذه اللجان بتركيز سوق المراجعة نلاحظ اتفاقها في تركيز سوق المراجعة من قبل مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى بما يحد من دخول مكاتب المراجعة المتوسطة وصغيره الحجم، بما يدفع الحاجة الى الدراسة حول علاقة التركيز بالأتعاب وبجودة المراجعة وكل ما يتعلق بتركيز سوق المراجعة، وأكدت دراسة Lawrance & Schwartz,2013,p.2 سيطرة مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى الأخرى

على السوق وعلى حصة أندرسون في السوق بعد ٤ سنوات من انهيار مكتب أندرسون ، ودراسة العيتاني & العنقري (٢٠١٢) الى تركيز سوق المراجعة السعودي في عدد محدود من مكاتب المراجعة بما يؤثر سلبا على تنظيم مهنة المحاسبة في السعودية ، كما اتجهت دراسة كل من ( أبو الخير، ٢٠٠٠ ; سليمان، ٢٠١٧ ; عيد الله ، ٢٠١٩ ) الى زيادة تركيز سوق خدمة المراجعة المصري ، وزيادة هيمنة مكاتب المراجعة الكبرى على سوق خدمة المراجعة .

ومع زيادة تركيز سوق المراجعة، يمكن استعراض نماذج القياس الخاصة بالتركيز كالتالي:

١/١/٢ نماذج قياس تركيز المراجعة: اعتمد عدد من الدراسات على ٣ نماذج لقياس تركيز المراجعة وهي كالتالي:

١/١/٢/٢ مؤشر الاحتكار : قد تم استخدامه في العديد من الدراسات كمقياس لتركيز المراجعة نظرا

لحساسيته لكل من العدد المكون للشركات النشطة في السوق والتباين في النشاط فيما بين تلك الشركات ،

وهو عبارة عن دالة في كل من عدد شركات المراجعة النشطة وتوزيع السوق فيما بين تلك الشركات ،

وتتراوح قيمة مؤشر الاحتكار ما بين الصفر والواحد الصحيح ، حيث يمثل الواحد الصحيح سيطرة

شركة واحدة فقط على السوق ، وكلما زادت عدد الشركات المسيطرة على السوق تقترب قيمة المؤشر

من الصفر، بحيث تكون قيمة المؤشر أقل ما تكون في سوق به عديد من الشركات التي تستحوذ على

حصص سوقية متماثلة (Newton et al., (2013 p.39) ، ووفقا لمؤشر الاحتكار يوضح

Steponavičiūtė and Zvirblis,(2011,p.26) الفئات المختلفة للتركيز على النحو التالي :

- عدم وجود تركيز في السوق اذا بلغت قيمة المؤشر أقل من ٠,١٠ ، بينما يكون هناك تركيز مرتفع اذا

زادت قيمة المؤشر على ٠,١٨ .

- يأخذ المؤشر قيمة مقلوب (1/k) عدد الشركات المترکز فيها السوق (k) وذلك في حالة الحد الأدنى من

التركيز مع وجود حصص سوقية متساوية.

- في حالة التركيز التام ( احتكار تام ) يستدل عليها بقيمة الواحد الصحيح (H1=1).



٢/١/٢ معدل التركيز: يعبر هذا المؤشر عن النسبة أو الحصة السوقية التي يستأثر بها عدد معين (N) من عدد الشركات العاملة في السوق، ويعد من المقاييس شائعة الاستخدام لقياس تركيز المراجعة لسهولة حسابها حيث يمثل مجموع الحصص السوقية لعدد معين N من أكبر شركات المراجعة المسيطرة على السوق ، ووفقا لهذا المؤشر فإن البسط يتكون من مجموع الحصص السوقية s لعدد n من الشركات ، أما المقام يتمثل في مجموع الحصص السوقية S لكل الشركات الموجودة في السوق K ، وكلما كبر ناتج المعادلة فإنه يدل على زيادة درجة تركيز السوق .

٣/١/٢ معامل جيني: يهدف معامل جيني الى قياس الانحراف بين التوزيع الفعلي للحصص السوقية التجميعية والاقتراضي المنتظم بما يتضمنه من حصص سوقية متساوية (Bigus and Zimmermann,2008,pp.168-171) ، ويأخذ معامل جيني القيم من صفر حتى الواحد الصحيح، وتمثل الفئات المختلفة لتركيز السوق كالاتي (Quick and Wolz ,1999,p. 177; Velte and Stiglbauer,2012,p.149)

- الواحد الصحيح في حالة التركيز التام، في حالة تركيز مرتفع جدا يكون أكبر من ٠,٩ ، في حالة تركيز مرتفع يأخذ معامل جيني أكبر من ٠,٦ وأقل من أو يساوي ٠,٩ ، أما التركيز المعتدل يتراوح معامل جيني من ٠,٤ - ٠,٦ ، وما بين الصفر و ٠,٤ يعد تركيز ضعيف ، وفي حالة التوزيع الموحد الاقتراضي التام يأخذ صفر ويشير الى المساواة التامة .

و بعد استعراض المقاييس الثلاث، تتجه معظم الدراسات بالتركيز على مؤشر الاحتكار ويعد أفضلهم، حيث يأخذ في الاعتبار الحصة السوقية النسبية للشركات الرائدة في الصناعة فمثلا يشير مساواة ذلك المؤشر للواحد الصحيح الى سيطرة شركة واحدة فقط ، وتعتبر النسبة ٠,٢٥ الى سيطرة ٤ شركات على سوق المراجعة (سليمان، ٢٠١٧، ص ٦٤) .

وبعد استعراض تركيز سوق المراجعة، تعتمد الباحثة على مؤشر الاحتكار كمقياس لتركز المراجعة خاصة مع اتفاق غالبية الدراسات على دقة هذا المقياس، وبالتالي نتعرض للنقطة التالية وهي أتعاب المراجعة بنوعيتها:

٢/٢ أتعاب المراجعة ونماذج القياس:

١ / ٢ / ٢ مفهوم الأتعاب:

يقصد بالأتعاب الفعلية للمراجعة هي الأتعاب التي تم دفعها فعلا للمراجع مقابل قيامه بتقديم خدمة مراجعة القوائم المالية للعميل (Choi et al., 2010 b, pp. 115-116) وتتكون من جزئين - الجزء الأول يطلق عليه الأتعاب العادية للمراجعة وهي تلك الأتعاب التي يحصل عليها المراجع والتي تعكس الجهد المبذول والمخاطر المرتبطة بعملية المراجعة للقوائم المالية (Xinhua 2009 ,p. 80; Choi et al., 2010b, pp.115-116) ، أما الجزء الثاني فيطلق عليه الأتعاب غير العادية للمراجعة وهو الفرق بين الأتعاب الفعلية والأتعاب العادية للمراجعة ويتحدد بناء على عوامل غير معتادة خاصة بين المراجعين وعملائهم (Mitra et al., 2009 ,p. 236,247).

بالنظر إلى مع إصدار المفوضية الأوروبية للورقة الخضراء Green Paper, 2010 بعنوان سياسات المراجعة - دروس مستفادة من الأزمة- وما تم الإشارة إليه من سيطرة مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى Big 4 على سوق المراجعة بإجمالي ٩٠% من الأتعاب في السوق الأوروبي- بدأت مهنة المحاسبة في بحث وتحليل عواقب تحديد الأتعاب غير العادية للمراجعة على استقلالية المراجع وبالتالي جودة المراجعة ، وبشكل عام ووفقاً للأدبيات السابقة يُفترض أن المراجعين الذين يحصلون على أتعاب غير عادية للمراجعة لديهم حافز للسماح للعملاء بالمشاركة في إدارة الأرباح الانتهازية Kinney and Libby (2002) ، على النقيض من ذلك ويفترض أن أتعاب المراجعة هي مقياس لجهود

المراجعة فقد تؤثر الاتعاب غير العادية للمراجعة أو خصومات أتعاب المراجعة على مستوى منخفض من جهود المراجعة (Blankley et al. 2012).

ويعد نموذج سيمونيتش أول من قدم نموذجاً لأتعاب عملية المراجعة عام 1980. وذلك من خلال تقديم دراسة تعتمد على استخدام الاتعاب المدفوعة فعلياً في اختبار مدى تمتع سوق المراجعة في البيئة الأمريكية بالمنافسة بين المراجعين، وحددت الدراسة عدد من العوامل المؤثرة في تحديد أتعاب المراجعة تتمثل في عوامل متعلقة بالعميل تتحدد في حجم العميل - فكلما زاد حجم العميل فإنه يتطلب مزيداً من الوقت والجهد لمراجعته العمليات المتنوعة للعميل، تعقد العميل والتي ترجع إلى تشعب وتنوع أعمال العميل مما يتطلب مزيداً من الوقت والجهد المبذول نتيجة اللامركزية في مباشرة أعمال العميل وتنوع مراكز العمل لديه وكذلك تنوع نشاطه وزيادتها وبالتالي يؤثر على الأتعاب المدفوعة للعميل، كذلك مخاطر العميل والتي تعد عاملاً هاماً في تحديد الأتعاب الفعلية - فقد يزداد مستوى خطر الأعمال الذي يتعرض له المراجع عند التعاقد مع عميل المراجعة عند التعاقد على عملية المراجعة من جراء كل من زيادة درجة اعتماد المستخدمين على القوائم المالية للعميل، وأخيراً ربحية العميل والذي يؤثر ارتفاع مستوى الربحية طردياً على أتعاب العميل (Joshi and Al- bastaki,2000,p.132).

كما يوجد عوامل متعلقة بمكتب المراجعة تتحدد في حجم مكتب المراجعة، التخصص الصناعي للمراجع - حيث تعد مكاتب المراجعة المتخصصة أكثر جودة عن مكاتب المراجعة غير المتخصصة - وذلك لخبرتها في أعمال العميل الأمر الذي يجعلها أكثر قدرة على اكتشاف التحريفات الجوهرية بالقوائم المالية لعملائها (Dunn and Mayhew,2004,p.38)، كما إتجهت عدد من الدراسات إلى دراسة العوامل المتعلقة بالحوكمية وأثرها في أتعاب المراجعة، وقد توجد عوامل أخرى ترجع إلى أتعاب الخدمات الاستشارية التي قد تؤثر على الاتعاب المدفوعة، وكذلك نوع تقرير المراجع الذي يصدره

المراجع بخلاف التقرير النظيف والذي قد يؤثر على الاتعاب نتيجة بذل مجهود أكبر لجمع الأدلة اللازمة للوصول الى مستوى التأكيد المطلوب (Palmrose ,1986,p.100; Hay ,2013,p.173) وبالتالي في ضوء العوامل المؤثرة في أتعاب المراجعة، يمكن وضع نموذج أتعاب المراجعة بصوره عامه كالتالي:

$$AF = \beta_0 + \beta_1 \dots K + (\text{CONTROL VARIABLES}) + \varepsilon$$

حيث تشير AF الى الأتعاب الفعلية للمراجعة ، بينما تشير المتغيرات الحاكمة (Control Variables) الى العوامل التي يثبت معنوية تأثيرها على الأتعاب الفعلية للمراجعة في ضوء الدراسات السابقة، أما  $\varepsilon$  تشير الى بواقي النموذج والتي تستخدم كمقياس للأتعاب غير العادية .

### ٣ - جودة المراجعة والنماذج المستخدمة:

#### ١/٣ مفهوم جودة المراجعة:

بالرغم من الاهتمام الأكاديمي والمهني بجودة المراجعة خاصة بعد انهيار شركة انرون وغيرها من الشركات الأمريكية ، لا يوجد اتفاق عام على تعريف محدد لجودة المراجعة واعتباره ضمن معايير المراجعة ، فاتجه البعض الى التركيز على قدرتها في اكتشاف الأخطاء والغش والتقرير عنها ، حيث عرف DeAngelo,1981 جودة المراجعة على أنها " القدرة على اكتشاف التحريفات في القوائم المالية والتقرير عنها" ، بينما اتجهت دراسة Lee, et al,1999 الى أنها " احتمالية عدم اصدار المراجع تقرير نظيف للقوائم التي تحتوي على أخطاء جوهرية"، واتجه Palmrose,91 الى أنها تتمثل في " ارتفاع مستوى التأكيد باحتمال عدم تضمن القوائم المالية أخطاء حذف أو لتحريفات تتسم بالأهمية النسبية" ، ومن حيث كفاءة أداء المراجع أشار Kadous, 2000 الى أنها " مستوى التأكيد الذي توفره عملية المراجعة في ظل الاجراءات التي تم أدائها والتقديرات التي تم القيام بها" ، واتجهت دراسة Arens et al,2008 بأنها " أداء المراجع لعمله بكفاءة وفعالية واتباع الاجراءات والأساليب السليمة أثناء عملية المراجعة" ، واتجهت دراسات أخرى تربطها بالالتزام بمعايير المراجعة مثل دراسة Simunic et al, 1991; Douct and Copley,1993 والتي ركزت على أن جودة المراجعة ترتبط بالالتزام بالمعايير المهنية المتعلقة بكل من العمل المهني واعداد التقرير .

حيث تعد جودة عملية المراجعة من المتغيرات غير القابلة للملاحظة أو المشاهدة بشكل مباشر في الواقع العملي من قبل الباحثين أو مستخدمي القوائم المالية على اختلاف أنواعهم ، الأمر الذي يحتم بالضرورة الاعتماد على متغير يتوب عنها عند دراسة العلاقة بينها وبين أي متغيرات أخرى تكون محلا لاهتمام الباحثين ( Dao, et al .,2012 ) فقد يلجأ الباحثون الى استخدام بدائل عن جودة عملية المراجعة ، ولذلك يلجأ الباحثون الى استخدام بدائل عن جودة المراجعة لتتوب عنها عند قياسها (Sutton and Lamp, 1991) ، ومن أهم هذه

المقاييس. سواء المباشر وغير المباشر. ومن أهمها : إعادة إصدار القوائم المالية ، التقاضي ضد المراجعين ، حجم مكتب المراجعة ، جهد عملية المراجعة، أتعاب عملية المراجعة ، التخصص الصناعي للمراجع، مدة استمرار التعاقد بين المراجع والعميل ، معامل استجابة الأرباح ، إدارة الأرباح، دقة رأى المراجع بشأن الاستمرار، وهو ما نتعرض له في الجزء القادم.

### ٢/٣ النماذج المستخدمة في قياس جودة المراجعة:

تعددت المقاييس التي استخدمها الباحثون لقياس جودة عملية المراجعة، ومن أكثر هذه المقاييس شيوعاً: - إعادة إصدار القوائم المالية والتي تتمثل في إصدار تقرير نظيف يعبر فيه عن عدالة عرض القوائم المالية للشركة محل المراجعة، ثم الاعلان عن إعادة إصدار تلك القوائم مستقبلاً بما يعنى احتوائها على تحريفات جوهرية وهو ما يدل على فشل عملية المراجعة للقوائم التي أعيد إصدارها (Raghuandan et al., 2003; woodland and Reynolds, 2003; Kinney et al., 2004; Romanus et al., 2008; Blankley et al., 2012).

- دقة رأى المراجع بشأن الاستمرار : اتجهت المعايير المهنية الى تحديد دور المراجع في تقييم مدى قدرة الشركة على الإستمرارية في العمل ، فتشير بشرة معايير المراجعة رقم ٥٩ من معايير المراجعة الأمريكية على أنه يقع على عاتق المراجع مسئولية تقييم مدى وجود شك بشأن قدرة المراجع على الاستمرار لفترة مقبولة لا تتجاوز ١٢ شهر من تاريخ الميزانية (Carson et al., 2013,p.,354)، أما معيار المراجعة المصري رقم ٥٧٠ يشير الى أنه يقع على عاتق المراجع مسئولية دراسة مدى تطبيق الإدارة لافتراض الاستمرار عند اعداد القوائم المالية لفترة زمنية مستقبلية لا تقل عن ١٢ شهر من تاريخ الميزانية (الهيئة العامة للرقابة المالية، ٢٠٠٨) ، واتجه الباحثين لتبيان العلاقة بين جودة المراجعة وأي متغيرات أخرى من خلال التحقق من مدى دقة رأى المراجع بشأن الاستمرار (Blay and Robinson, 2008; Ruiz-Barbadillo et al., 2009; Geiger, 2013).

- معامل استجابة الأرباح : يقيس مدى استجابة أسعار الأسهم للأرباح المعلنة من قبل الشركة المصدرة لتلك الأسهم حيث يتمثل في معامل الميل في نموذج انحدار العوائد غير العادية للسهم على الأرباح غير المتوقعة لذلك السهم (Teoh and Wong, 1993,p.347)، واتجه الباحثين لاستخدامه في قياس الجودة المدركة عن عملية المراجعة عند دراسة العلاقة بينها وبين أي متغيرات أخرى في المراجعة ، وذلك من خلال قياس معامل استجابة الأرباح للشركات محل العينة (Lim and Tan, 2008; Koh et al., 2013; Krishnan et al., 2005) ، وحيث يعتمد هذا المقياس على قياس رد فعل السوق تجاه رقم الأرباح المعلن ونظراً لضعف كفاءة سوق المال في مصر، فإنه قد لا يعكس جودة المراجعة بصورة حقيقية.

- إدارة الأرباح: يقصد بممارسات إدارة الأرباح بأنها 'مجموعه من الممارسات التي تستخدمها الإدارة في الإخفاء المتعمد للأداء المالي الحقيقي لمنشأة الأعمال عند إعداد التقارير المالية بهدف إعطاء صوره غير حقيقية للأطراف الأخرى ذات العلاقة'. Donelson et al., 2013, p.246. ; حسين، ٢٠١٥، ص ٢٤٤؛ محمد، ٢٠١٧، ويشير الإبياري (٢٠١١) الى أن إدارة الأرباح ترجع الى نوع من التصرفات أو الممارسات بعضها قانوني والآخر غير قانوني والتي يمكن للإدارة من خلالها التأثير على الربح المقرر لتحقيق غرض معين .

ويعد مقياس ادارة الأرباح من المقاييس الأكثر شيوعا عند قياس جودة المراجعة، وهو ما تعتمد عليه الباحثة في اختبار فروض الدراسة، ويتم قياس إدارة الأرباح من خلال قياس المستحقات التقديرية باتجاه الباحثين لوضع نماذج للقياس من أشهرها نموذج جونز- (Jones,1991) نلتها ادخال التعديلات على النموذج، وتوالت الأبحاث في تعديل هذا النموذج لتحسين فعاليته في اكتشاف إدارة الأرباح، والتي يمكن استعراضها كالتالي:

- نموذج جونز Jones Model: اعتمدت فكرة هذا النموذج على استخدام معادلة الانحدار، يتمثل فيها المتغير التابع في المستحقات الكلية، وتتمثل المتغيرات المستقلة في تلك المتغيرات التي يمكن من خلالها التحكم في الظروف الاقتصادية أو ظروف العمل بالشركة والتي تنجم عنها استحقاقات دون أن يكون للإدارة قدرة على التحكم فيها (الاستحقاقات غير التقديرية) أما البواقي من المعادلة فتتمثل الجزء من المستحقات الكلية غير المفسر بالظروف الاقتصادية أو ظروف العمل بالشركة. وبالتالي تفسر البواقي على أنها المستحقات التقديرية أي الفرق بين الاستحقاقات الكلية والاستحقاقات غير التقديرية.

وبالتالي فان معادلة الانحدار تكون كالتالي Jones,1991,p.211;Dechow,1995,199 عبيه، ٢٠١٥، ص ٢٥-٢٦) :

$$TACC_{it}/TA_{it}-1 = \alpha_1(1/TA_{it}-1) + \alpha_2(\Delta REV_{it}/TA_{it}-1) + \alpha_3(PPE_{it}/TA_{it}-1) + \epsilon_{it}$$

حيث إنه بالنسبة للشركة في السنة t أو في السنة t-1 (أي السنة السابقة)، فإن:

TACC = المستحقات الكلية؛

$\Delta REV$  = التغير في صافي المبيعات؛

PPE = إجمالي الأصول الثابتة (قبل خصم مجمع الإهلاك)؛

TA = إجمالي الأصول؛

$\alpha_1, \alpha_2,$  = معلمات الانحدار؛

$\alpha_3$

E = بواقي النموذج والتي تستخدم كمقياس للمستحقات التقديرية.

ويقوم نموذج جونز على افتراض أن رقم صافي المبيعات لا يمكن إدارته على اعتبار أن التغيير فيه لا يخضع للسلطة التقديرية للإدارة وإنما ينجم عن تغير الظروف الاقتصادية بزيادة أو نقص المبيعات من سنة لأخرى، قد يهمل نموذج جونز جزء من المستحقات التقديرية. والتعامل معه على أنه جزء من مستحقات غير تقديرية ويؤدي إلى تحيز النموذج نحو الصفر عند قياس إدارة الأرباح (p.199, Dechow et al., 1995) وبالتالي أجري العديد من الباحثين تعديلاً في نموذج جونز وتم إصدار نموذج جونز المعدل (Modified Jones Model) الذي اعتمد على تغيير صافي المبيعات كمؤشر.

- نموذج جونز المعدل: (Modified Jones Model)

يعتمد هذا النموذج على تعديل نموذج جونز بخصم التغيير في صافي العملاء وأوراق القبض من التغيير في صافي المبيعات، ويمثل الناتج التغيير في صافي المبيعات النقدية فقط دون المبيعات الآجلة، وبالتالي يفترض النموذج بأن ممارسات إدارة الأرباح تكون ناجمة عن كافة التغيرات في المبيعات الآجلة (الابيارى، ٢٠١١؛ عبيه، ٢٠١٥)، وبالتالي يركز النموذج على الآتي:

$$TACCit/TAit-1 = \alpha_1(1/TAit-1) + \alpha_2(\Delta REVit - \Delta RECit) / TAit-1 + \alpha_3(PPEit/TAit-1) + \epsilon it$$

حيث يشير المتغير  $\Delta RECit$  إلى صافي العملاء وأوراق القبض للشركة  $i$  في السنة  $t$  - صافي العملاء وأوراق القبض لنفس الشركة في السنة  $t-1$  (أي السنة السابقة)، أما بقية المتغيرات فتحمل نفس التعريف الخاص بها والسابق ذكره عند عرض معادلة الانحدار الخاصة بنموذج جونز.

$$TACCit/TAit-1 = \alpha_0 + \alpha_1(1/TAit-1) + \alpha_2(REV it - REC it) / TAit-1 + \alpha_3(ROAit-1) + \alpha_4(PPEit/Ait-1) + \epsilon it$$

اتجهت دراسة (Dechow et al., 1995, p.199) إلى أنه عندما يتم تشغيل نماذج قياس المستحقات التقديرية المختلفة (باستخدام جونز أو جونز المعدل) على عينة من الشركات تضم شركات ذات مستويات أداء مرتفعة وفي نفس العينة شركات منخفضة الأداء، أي يتم تشغيل النموذج على عينة من الشركات ذات مستويات متطرفة من الأداء المالي، قد يؤدي ذلك إلى الوقوع في خطأ النوع الأول بسبب تحيز المستحقات التقديرية الناجمة من تلك النماذج وبعدها عن الصفر (أي الرفض الخاطئ لفرض العدم بعدم وجود إدارة أرباح)، لاحتمال وجود علاقة ارتباط بين الأداء المالي للشركة والمستحقات غير التقديرية، لذلك عالجت دراسة (Kothari et al., 2005) للتحكم في أثر الأداء المالي للشركة على المستحقات غير التقديرية لها عند قياس إدارة الأرباح وبالتالي ظهر نموذج جونز المقوم بالأداء وجونز المعدل المقوم بالأداء.

- نموذج جونز المعدل المقوم بالأداء: (2005) Performance-Adjusted Modified Jones Model

يعتمد هذا النموذج على إدراج معدل العائد على الأصول في معادلة الانحدار بالاعتماد على السلسلة الزمنية للشركات المدرجة في العينة (Kothari et al., 2005). ويمكن استعراضه كالتالي:

$$\text{TACC/LagTA} = \alpha_0 + \alpha_1(1/\text{LagTA}) + \alpha_2(\Delta\text{REV} - \Delta\text{REC})/\text{LagTA} + \alpha_3(\text{LagROA}) + \alpha_4(\text{PPE}/\text{LagTA}) + \varepsilon \quad (1)$$

حيث إنه بالنسبة لكل شركة في كل سنة، فإن:

TACC = صافي المستحقات الكلية، ويساوي الفرق بين صافي الدخل من واقع قائمة التدفقات النقدية وصافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية.

$\Delta\text{REV}$  = التغيير في صافي المبيعات.

$\Delta\text{REC}$  = التغيير في صافي العملاء وأوراق القبض.

LagROA = العائد على الأصول في السنة السابقة.

PPE = إجمالي الأصول الثابتة (قبل خصم مجمع الإهلاك).

LagTA = إجمالي الأصول في السنة السابقة.

$\alpha_0, \alpha_1, \alpha_2, \alpha_3, \alpha_4$  = معاملات الانحدار.

E = بواقي النموذج.

وتعتمد الباحثة على هذا النموذج عند قياس الجودة، وتتفق مع (Asthana & Boone, 2012) في استخدامه عند قياس جودة المراجعة.

- الدراسة التطبيقية:

تزايد في الآونة الأخيرة الاهتمام بتركز سوق المراجعة وأثره على معاملات السوق ومن أهمها الأتعاب بنوعيتها، وبالتالي يتم تقسيم هذا الجزء إلى شقين الأول يتعلق بمنهجية الدراسة، والثاني يتعلق بالنتائج، ومناقشة النتائج.



#### ١/٤ منهجية الدراسة:

يضم كلاً من قياس المتغير التابع (الألعاب) باستخدام نموذج سيمونيتش (Simunic,1980) ، والمتغير المستقل ممثلاً في تركيز سوق المراجعة باستخدام مؤشر الاختكار لهيرفندال ، والمتغير المستقل جودة المراجعة بنموذج جونز المعدل المقوم بالأداء .

٢/٤ مجتمع وعينة الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات المقيدة في البورصة المصرية والتي يبلغ عددها ٢٤٠ شركة بواقع ٨٦٤ مشاهدة في الفترة من ٢٠١٢-٢٠١٥، وتم استبعاد الشركات المالية من العينة النهائية للدراسة لخضوعها لقوانين وسياسات خاصة منظمه لها بواقع (٤٥) شركة بعدد ١٥٩ مشاهدة ، كما تم استبعاد شركات قطاع الأعمال العام (٢٤) شركة من العينة النهائية للدراسة لخضوعها للمراجعة من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات فقط دون مكاتب المراجعة الخاصة بواقع ٩٣ مشاهدة واستبعاد أي مشاهدة لم تتمكن الباحثة من الحصول على البيانات اللازمة لتشغيل نموذج اختبارات الفروض وعددهم الإجمالي ٧٠ شركة بعدد ٢٤١ مشاهدة ، وبناء على ما سبق تمثلت العينة النهائية للدراسة في عدد ١٠١ شركة من قطاعات مختلفة بعدد ٣٧١ مشاهدة وقد تم التركيز على الفترة من ٢٠١٢ حتى ٢٠١٥ استناداً لعدد من الدراسات المصرية التي تناولت ظاهرة تركيز سوق المراجعة وألعاب المراجعة في هذه الفترة ، وكذلك إمكانية الحصول على البيانات خلال هذه الفترة مثل (سليمان، ٢٠١٥؛ عيبه، ٢٠١٥) وغيرها حتى يمكن تعميم النتائج .

وتم الحصول على البيانات الخاصة بهذه الشركات من موقع معلومات مباشر، ([www.mubasher.info](http://www.mubasher.info)) بجانب الموقع الإلكتروني للبورصة المصرية ومن واقع نماذج إفصاح الشركات عن متغيرات الحوكمة .

#### جدول (١)

توزيع العينة النهائية للدراسة على قطاعات وسنوات الدراسة

السنة	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	الإجمالي
القطاع					
الموارد الأساسية	٥	٥	٤	٤	١٨
التشييد ومواد البناء	١٨	١٨	١٧	١٧	٧٠
أغذية ومشروبات	١٩	١٩	٢٠	٢١	٧٩
العقارات	١٨	١٨	٢٠	٢١	٧٧
خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	١٠	٩	١٠	١٠	٣٩
سياحة وترفيه	١٠	١١	١١	١١	٤٣
منتجات منزلية وشخصية	٤	٥	٥	٤	١٨
رعاية صحية	٦	٧	٧	٧	٢٧
الإجمالي	٩٠	٩٢	٩٤	٩٥	٣٧١

٣/٤ نموذج الدراسة واختبارات الفروض:

١/٣/٤ اختبار الفرض الأول :

" يوجد تأثير ذو دلالة احصائية بين تركيز سوق المراجعة والأتعاب المدفوعة للمراجعة"

يمكن بناء نموذج الدراسة كالتالي:

٢/٣/٤ : نموذج أتعاب المراجعة (تم حذف رمز الشركة i ورمز السنة t للتبسيط) لاختبار الفرض الأول :

$$\text{Ln Fees} = \beta_0 + \beta_1(\text{Cons}) + \beta_2(\text{Big4}) + \beta_3(\text{Joint}) + \beta_4(\text{LnTA}) + \beta_5(\text{Inv}) + \beta_6(\text{Rec}) + \beta_7(\text{Lev}) + \beta_8(\text{ROA}) + \beta_9(\text{Loss}) + \beta_{10}(\text{Quick}) + \beta_{11}(\text{Sub}) + \varepsilon \quad (1)$$

حيث إنه بالنسبة لكل شركة في كل سنة، فإن:

Ln Fees	= اللوغاريتم الطبيعي لأتعاب المراجعة.
Cons	= تركيز سوق المراجعة، وتم قياسه بحساب مؤشر الاحتكار لهيرفندال Herfindahl Index على مستوى كل قطاع في كل سنة (السوق = قطاع/سنة). وهذا المؤشر يساوي مجموع مربع الحصة السوقية لكل مراجع يعمل بالقطاع مقسوما على مربع مجموع الحصة السوقية لكل مراجع يعمل بالقطاع. وتم حساب الحصص السوقية للمراجعين بناء على إجمالي أصول عملاتهم.
Big4	= متغير وهمي، بحيث يأخذ القيمة ١ في حالة أداء عملية المراجعة على نحو منفرد من قبل أحد مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى، بينما يأخذ القيمة صفر فيما عدا ذلك.
Joint	= متغير وهمي، بحيث يأخذ القيمة ١ في حالة أداء عملية المراجعة على نحو مشترك من قبل مكاتب من مكاتب المراجعة، بينما يأخذ القيمة صفر فيما عدا ذلك.
LnTA	= اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول.
Inv	= نسبة المخزون إلى إجمالي الأصول.
Rec	= نسبة العملاء وأوراق القبض إلى إجمالي الأصول.
Lev	= نسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي الأصول.
ROA	= نسبة صافي الدخل قبل الضرائب إلى إجمالي الأصول.
Loss	= متغير وهمي، بحيث يأخذ القيمة ١ في حالة تكبد صافي خسارة قبل الضرائب، بينما يأخذ القيمة صفر فيما عدا ذلك.
Quick	= نسبة الأصول المتداولة باستبعاد المخزون إلى الالتزامات المتداولة.
Sub	= الجذر التربيعي لعدد الشركات التابعة التي تشملها القوائم المالية المجمعة.

### ٣/٣/٤: نتائج اختبارات الفرض الأول:

تتضمن نتائج تشغيل النموذج السابق في (الإحصاءات الوصفية - مصفوفة الارتباط - نتائج الانحدار) ويتم تناولها كالتالي:

### ١/٣/٣/٤: الإحصاءات الوصفية:

يعرض الجدول التالي رقم (٤-١) الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المستخدمة في نموذج اختبار الفروض، واللازمة للتعرف على خصائص المتغيرات المستخدمة في النموذج وكيفية توزيع قيمتها فيما بين المشاهدات المختلفة التي تشملها عينة الدراسة، وهو كالتالي:

#### جدول رقم (٤-١)

الإحصاءات الوصفية للمتغيرات الواردة بنموذج أتعاب المراجعة (عدد المشاهدات = ٣٧١)

Variable	Mean	Std.Dev.	Min	Max
LnFees	11.015	.849	9.21	13.604
Cons	.276	.152	.063	.791
Big4	.251	.434	0	1
Joint	.146	.353	0	1
LnTA	19.792	1.362	16.992	24.627
Inv	.217	.185	0	.989
Rec	.155	.157	0	.67
Lev	.44	.294	.008	2.998
ROA	.052	.117	-.947	.399
Loss	.229	.421	0	1
Quick	2.079	4.561	.02	50.246
Sub	.632	1.139	0	6
Accruals	0.00206	0.0882	-0.25	0.536

في ضوء الإحصاءات الوصفية التي يتم عرضها في الجدول السابق، تبلغ قيمة الوسط الحسابي للأتعاب ١١,٠١٥ وهو ما يتفق مع الدراسات التي تناولت الأتعاب، كذلك المتغير الخاص بتركز سوق

المراجعة CONS يبلغ ٠,٢٧٦ وهو ما يتساوى تقريبا مع الدراسات السابقة (سليمان ، ٢٠١٧؛ Boone et al., 2012;Kallapur et al., 2010) والتي تتراوح بين ٠,٢٨١ - ٠,٢٨٦ وكذلك المتغيرات المستقلة الأخرى تتقارب من نظيرتها في الدراسات السابقة ذات العلاقة . وبالتالي يمكن القول أن النتائج التي سيتم التوصل إليها ستكون قابلة للمقارنة مع نتائج الدراسات المشابهة.

٢/٣/٣/٤ مصفوفة الارتباط: يعرض الجدول رقم (٢-٤) مصفوفة الارتباط لبيرسون بين المتغيرات المدرجة في نموذج اختبار الفروض ، والتي توضح علاقة الارتباط المبدئية بين تلك المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وكذلك المتغيرات المستقلة وبعضها البعض ، وهو ما يوضحه جدول (٢-٤)

جدول رقم (٢-٤)

مصفوفة ارتباط بيرسون بين المتغيرات الواردة بنموذج أتعاب المراجعة

	LnFees	Cons	Big4	Joint	LnTA	Inv	Rec	Lev	ROA	Loss	Quick	Sub	Accruals
LnFees	1	.111*	.457**	.277**	.717**	-.109*	-.042	.133*	.094	.007	-.274*	.579*	.147**
Cons	.111*	1	.145**	.031	.003	.030	.072	-.004	.171**	-.124*	-.091	.035	.010
Big4	.457**	.145**	1	-.239**	.380**	.033	.039	.131*	-.101	.010	-.119*	.333**	.031
Joint	.277**	.031	-.239**	1	.099	.000	-.077	.016	.015	-.007	-.108*	.057	.018
LnTA	.717**	.003	.380**	.099	1	-.135**	-.101	.249**	.061	-.051	-.296**	.529**	.076
Inv	-.109*	.030	.033	.000	-.135**	1	.130*	.013	.040	-.050	-.037	-.102*	-.008
Rec	-.042	.072	.039	-.077	-.101	.130*	1	.239**	-.010	-.089	-.051	-.036	.016
Lev	.133*	-.004	.131*	.016	.249**	.013	.239**	1	-.264*	.170**	-.321**	.132*	.002
ROA	.094	.171**	.101	.015	.061	.040	.010	-.264*	1	-.601*	.030	-.026	.160**
Loss	.007	-.124*	.010	-.007	-.051	-.050	-.089	.170**	-.601*	1	-.117*	.020	-.121*
Quick	-.274*	-.091	-.119*	-.108*	-.296**	-.037	-.051	-.321**	.030	-.117*	1	-.045	-.074
Sub	.579*	.035	.333**	.057	.529**	-.102*	-.036	.132*	-.026	.020	-.045	1	.057
Accruals	.147**	.010	.031	.018	.076	-.008	.016	.002	.160**	-.121*	-.074	.057	1

\*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

\*\* . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

٣/٣/٣/٤ نتائج الانحدار : يمكن استعراض نتائج الانحدار والمتمثل في نتائج تشغيل نموذج أتعاب  
المراجعة كما هو في الجدول رقم (٣-٤) :

جدول رقم (٣-٤)

نتائج تشغيل نموذج أتعاب المراجعة

LnFees	Coef.	t-stat.	p-value	
1	Cons	.570	3.012	.003***
	Big4	.315	4.211	.000***
	Joint	.580	6.813	.000***
	LnTA	.535	110.278	.000***
	Inv	.081	.523	.601
	Rec	.578	3.038	.003***
	Lev	-.341	-3.046	.002***
	ROA	.472	1.491	.137
	Loss	.288	3.386	.001***
	Quick	.005	.790	.430
	Sub	.063	2.280	.023**

Adj R-squared	0.99
F-test	138.507
Prob > F	0.000
N	371

\*\*\*, \*\*, \* تشير الى المعنوية الاحصائية للمعطيات عند مستوى ١٠%، ٥%، ١% على التوالي.  
بفحص النتائج الواردة بالجدول السابق يتضح معنوية النموذج عند مستوى معنوية ٠,٠٠٠٠١،  
، وأن قيمة معامل التحديد R2 تساوى ٠,٩٩ مما يعنى أن نسبة التباين في المتغير التابع الذي يمكن  
التنبؤ به من خلال المتغيرات المستقلة بالنموذج ٩٩%، وبالتالي كلما زاد تركيز سوق المراجعة تزيد  
الأتعاب المدفوعة للمراجعة وهو ما يتفق مع دراسة كل من (Huang, et al.,  
2016; Eshlemen & Lawson (2017); Choi, H, J et al., (2019); Abidin et al., (2010)  
وبالتالي يؤكد صحة الفرض الأول " يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة معنوية بين تركيز سوق خدمة المراجعة  
والأتعاب المدفوعة للمراجعة ".

#### ٢/٣/٤ اختبار الفرض الثاني وتحليل النتائج:

الفرض الثاني " يوجد تأثير ذو دلالة احصائية بين تركيز سوق المراجعة والأتعاب غير العادية للمراجعة "، كالتالي:

#### ١/٢/٣/٤ نموذج اختبار أثر تركيز سوق المراجعة على الأتعاب غير العادية للمراجعة:

لاختبار أثر تركيز سوق المراجعة على الأتعاب غير العادية للمراجعة، تم استخدام النموذج رقم (١) السابق (نموذج أتعاب المراجعة) من أجل تقدير الأتعاب غير العادية (وذلك بعد استبعاد متغير التركيز Cons من النموذج)، حيث تمثل بواقي ذلك النموذج مقياساً للأتعاب غير العادية للمراجعة. وهذه الأتعاب غير العادية ستشمل أرقاماً موجبة وأخرى سالبة. فالأولى تعكس زيادة أتعاب المراجعة عن المستوى العادي لها، أي تعني أن المراجع قد حصل على أتعاب مراجعة أكبر مما يجب، أما الثانية فتعكس انخفاض أتعاب المراجعة عن المستوى العادي لها، أي أن المراجع قد حصل على أتعاب مراجعة أقل مما يجب.

ونظراً لأن زيادة مستوى التركيز في سوق المراجعة قد تؤدي على الأرجح إلى خلق قوة احتكارية في السوق ينتج عنها في النهاية تسعير خدمة المراجعة على نحو مبالغ فيه، فإن الباحث بعد أن يقوم بتقدير الأتعاب غير العادية للمراجعة من خلال النموذج رقم (١) سيقوم بإنشاء متغير وهمي للتمييز بين الأتعاب غير العادية الموجبة والأتعاب غير العادية السالبة، ثم يتم إيجاد انحدار هذا المتغير على مستوى تركيز سوق المراجعة من أجل اختبار ما إذا كان ارتفاع مستوى التركيز في سوق المراجعة يزيد من احتمالية تسعير خدمة المراجعة بأكبر مما يجب.

بناءً على التحليل السابق، سيتم اختبار أثر تركيز سوق المراجعة على الأتعاب غير العادية للمراجعة من خلال نموذج الانحدار اللوجستي التالي:

$$\text{Pos\_AbFees} = \beta_0 + \beta_1(\text{Cons}) + \beta_2(\text{Big4}) + \beta_3(\text{Joint}) + \beta_4(\text{LnTA}) + \beta_5(\text{Inv}) + \beta_6(\text{Rec}) + \beta_7(\text{Lev}) + \beta_8(\text{ROA}) + \beta_9(\text{Loss}) + \beta_{10}(\text{Quick}) + \beta_{11}(\text{Sub}) + \varepsilon \quad (2)$$

حيث يشير المتغير Pos\_AbFees إلى متغير وهمي يأخذ القيمة ١ في حالة أتعاب المراجعة غير العادية الموجبة، بينما يأخذ القيمة صفر في حالة أتعاب المراجعة غير العادية السالبة، أما بقية المتغيرات فقد سبق تعريفها في النموذج رقم (١).

٢/٢/٣/٤ : نتائج تشغيل نموذج الانحدار اللوجستي للأتعاب غير العادية للمراجعة:

يمكن التعرض لنتائج تشغيل النموذج في الجدول (٤-٤) كالتالي :

جدول رقم (٤-٤)

نتائج تشغيل نموذج الانحدار اللوجستي للأتعاب غير العادية للمراجعة

	Odds Ratio	z-stat.	p-value
Cons	6.677	6.746	.009***
Big4	1.263	.682	.409
Joint	.481	4.734	.030**
LnTA	.969	-2.922	.087*
Inv	3.322	3.897	.048**
Rec	.485	1.008	.315
Lev	.905	.055	.814
ROA	.839	.022	.882
Loss	1.467	1.409	.235
Quick	.952	2.294	.130
Sub	.927	.508	.476

Pseudo R-squared	0.049
Chi-square	25.138
Prob > chi <sup>2</sup>	0.009
N	371

\*\*\*،\*\*،\* تشير إلى المعنوية الاحصائية للمعاملات عند مستوى ١٠%، ٥%، ١% على التوالي.

ويلاحظ من الجدول السابق ، أن المتغير Cons (تركز سوق المراجعة) يحمل إشارة موجبه ويعد معنويا من الناحية الاحصائية عند مستوى ١% ، مما يعني أنه يرتبط بعلاقة طردية معنويه مع الاتعاب غير العادية ، أي كلما زاد تركيز سوق المراجعة زادت الأتعاب غير العادية الموجبة لعملية المراجعة وهو ما يفسره أن زيادة تركيز سوق المراجعة يؤدي الى خلق قوة احتكارية في السوق ينتج عنها في النهاية تسعير خدمة المراجعة على نحو مبالغ فيه ، وبالتالي يمكن قبول الفرض الثاني بوجود تأثير إيجابي ذو دلالة معنويه بين تركيز سوق المراجعة والأتعاب غير العادية للمراجعة.

٢/٣/٤ اختبار الفرض الثالث وتحليل النتائج:

لمعرفة العلاقة بين كل من تركيز سوق المراجعة وجودة المراجعة عند توسيط أتعاب المراجعة، تمت صياغة الفرض الثالث " يوجد تأثير ذو دلالة احصائية بين تركيز سوق المراجعة وجودة المراجعة عند توسيط أتعاب المراجعة"، ويشق من هذا الفرض مجموعة الفروض الفرعية على النحو التالي:

الفرض الفرعي الأول: يوجد تأثير مباشر ذو دلالة احصائية بين تركيز سوق المراجعة وأتعاب المراجعة.

الفرض الفرعي الثاني: يوجد تأثير مباشر ذو دلالة احصائية بين تركيز سوق المراجعة وجودة المراجعة.

الفرض الفرعي الثالث: يوجد تأثير مباشر ذو دلالة احصائية بين الأتعاب المدفوعة للمراجعة وجودة المراجعة.

الفرض الفرعي الرابع: يوجد تأثير غير مباشر ذو دلالة احصائية بين تركيز سوق المراجعة وجودة المراجعة عند توسيط الأتعاب المدفوعة للمراجعة.

وباستخدام تحليل المسار لقياس العلاقات المباشرة وغير المباشرة بين المتغيرات باستخدام الحزمة الاحصائية AMOS VERSION 25 (Analysis Moment of Structure)، وكما يتضح في الجدول (٤-٤)

جدول رقم (٤-٤)

	Total effect	P-value
cons → lenfees	0.89	0.003***
cons → accruals	-0.043	0.039**
lenfees → accruals	-0.002	0.454
Direct Effect		
cons → lenfees	0.89	
cons → accruals	-0.041	
Indirect effect		
cons → accruals	-0.002	

\*\*\*،\*\*،\* تشير الى المعنوية الاحصائية للمعاملات عند مستوى ١٠%، ٥%، ١% على التوالي



ويتضح من الجدول (٤-٤) ثبوت صحة الفرض الفرعي الأول حيث يوجد تأثير معنوي إيجابي لتركز سوق المراجعة وأتعاب المراجعة عند مستوى معنوية ٠,٠١، وتخلص الباحثة أنه كلما كان تركيز السوق قوى كلما ارتفعت أتعاب المراجعة وهذا ما يؤيده الفرض الأول.

ويتضح ثبوت صحة الفرض الفرعي الثاني حيث يوجد تأثير معنوي عكسي بين تركيز سوق المراجعة وجودة المراجعة عند مستوى معنوية ٠,٠٥، ويتفق مع دراسة (Francis et al., (2013); Boone et al., (2012); سليمان، (٢٠١٧).

ويتضح ثبوت عدم صحة الفرض الفرعي الثالث حيث لا يوجد تأثير مباشر ذو دلالة احصائية بين الأتعاب المدفوعة للمراجعة وجودة المراجعة ويخلص الباحث انه لا تؤدي زيادة الأتعاب المدفوعة بالضرورة الى جودة المراجعة، بالرغم من وجود علاقة إيجابية بين تركيز المراجعة والأتعاب المدفوعة وهو قد يفسره زيادة الأتعاب غير العادية وهو ما ليس له علاقة بالجهد المبذول في المراجعة، وهو ما يتطلب اجراء المزيد من الدراسات.

ويتضح ثبوت عدم صحة الفرض الفرعي الرابع حيث لا يوجد تأثير غير مباشر ذو دلالة احصائية بين تركيز سوق المراجعة وجودة المراجعة عند توسيط الأتعاب المدفوعة للمراجعة وهو ما يتعارض مع دراسة Huang et al., 2016

## ٥- الخلاصة والنتائج والتوصيات:

### ١/٥ الخلاصة والنتائج:

- قامت الباحثة باختبار العلاقة بين العلاقة بين تركيز سوق المراجعة والأتعاب المدفوعة للمراجعة بنوعها الأتعاب العادية وغير العادية والأثر على جودة المراجعة، وذلك في البيئة المصرية خلال الفترة من ٢٠١٢-٢٠١٥ في الشركات المدرجة في البورصة المصرية ماعدا الشركات المالية نظرا لخضوعها لقوانين ولوائح منظمة أخرى، وفي ضوء الدراسات السابقة، باستخدام عينة مكونة من ٣٧١ مشاهدة من الشركات المدرجة في البورصة المصرية، أشارت نتائج اختبارات الفروض للآتي:
- وجود تأثير إيجابي ذو دلالة معنوية بين تركيز سوق المراجعة والأتعاب المدفوعة في الشركات المقيدة في البورصة المصرية.
  - وجود تأثير إيجابي ذو دلالة معنوية بين تركيز سوق المراجعة والأتعاب غير العادية في الشركات المقيدة في البورصة المصرية.
  - وباستخدام تحليل المسار لمعرفة التأثير المباشر وغير المباشر لتركيز سوق المراجعة على جودة المراجعة بتوسيط الأتعاب المدفوعة، توصلت الباحثة إلى:
  - يوجد تأثير معنوي إيجابي لتركيز سوق المراجعة وأتعاب المراجعة فكما كان تركيز السوق قوى كلما ارتفعت الأتعاب المدفوعة للمراجعة للشركات المقيدة في البورصة المصرية.
  - يوجد تأثير معنوي عكسي بين تركيز سوق المراجعة وجودة المراجعة، كلما زاد تركيز سوق خدمة المراجعة زادت جودة المراجعة.
  - لا يوجد تأثير مباشر ذو دلالة احصائية بين الأتعاب المدفوعة للمراجعة وجودة المراجعة
  - لا يوجد تأثير غير مباشر ذو دلالة احصائية بين تركيز سوق المراجعة وجودة المراجعة عند توسيط الأتعاب المدفوعة للمراجعة.

### ٢/٥ التوصيات:

- يجب على الهيئة العامة للرقابة المالية إعادة النظر في القرار الصادر رقم ٩٦ لسنة ٢٠٠٦ لزيادة أعداد مزاولي المهنة في المراجعة في مصر وبالتالي زيادة حجم العرض من خدمة المراجعة بما يؤدي إلى زيادة المنافسة بين مكاتب المراجعة وبعضها بما يعود على تقليل تركيز سوق المراجعة
- تشجيع مكاتب المراجعة الصغيرة للوقوف أمام مكاتب المراجعة العالمية الكبرى بالتشجيع على الاندماجات بين تلك المكاتب وبعضها لتشكيل قوى تنافسية تساعد في تقليل من تركيز سوق المراجعة وبالتالي تخفض الأتعاب المدفوعة، ومنحها العديد من الامتيازات لدعم تواجدتها في البيئة التنافسية لسوق المراجعة.

- تحديد آليات موحدة تحكم أداء سوق المراجعة المصرية على مستوى جميع الشركات المقيدة في البورصة، حتي يتم التزام جميع المكاتب بكود أخلاقي واحد تلتزم به ، خاصة مع تعدد الجهات المنظمة للعمل .

- تحديد الأتعاب المدفوعة بنوعيتها لكل مكتب مراجع عند مراجعة الشركات المدرجة في البورصة المصرية في التقرير السنوي للمراجع للوقوف على ماهية الأتعاب غير العادية وأسبابها ومدى ارتباطها بالجهد المبذول والمخاطر المصاحبة للعمل.

- زيادة أعداد الشركات المقيدة في البورصة المصرية للحد من تركيز سوق خدمة المراجعة وتخفيض الأتعاب المدفوعة للمراجعة في ضوء البيئة التنافسية.

### ٣/٥ البحوث والدراسات المستقبلية:

- العلاقة بين حوكمة الشركات وتركز سوق المراجعة.
- العلاقة بين آليات الحوكمة الداخلية والأتعاب المدفوعة للمراجعة.
- محددات تركيز سوق المراجعة وأثرها على جودة المراجعة.
- العلاقة بين تركيز سوق المراجعة وإدارة الأرباح في الشركات المقيدة في البورصة المصرية.
- أثر المراجعة المشتركة في الحد من تركيز سوق المراجعة في البنوك التجارية.
- العلاقة بين التغيير الدوري للمراجع وتركز سوق المراجعة في الشركات المقيدة في البورصة المصرية.

## ٦- المراجع:

### ١/٦ المراجع باللغة العربية:

- أبو الخير، مندر طه (٢٠٠٠)، "درجة التركيز في سوق خدمة المراجعة دراسة ميدانية وتحليل مقارن لطبيعة السوق في مصر"، المجلة العلمية، التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، ص: ٣٥-١.
- الأبياري، هشام فاروق مصطفى، (٢٠٠٨)، "التخصص القطاعي لمراقبي الحسابات والطبيعة الاقتصادية لسوق خدمة المراجعة في مصر دراسة ميدانية"، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد ٢، ص ص ٦٢-١.
- الأبياري، هشام فاروق مصطفى، (٢٠١١)، "أثر أتعاب المراجعة الخارجية Audit Fees على جودة أرباح منشآت الأعمال Earnings Quality (دراسة تطبيقية على شركات المساهمة المصرية)"، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد ٢، ص ص ٨٩-١٥٤.
- العيتاني، هبه عبد القادر والعنقري، هبه عبد القادر، (٢٠١٢)، "تركيز السوق وأثاره على تنظيم مهنة المراجعة: دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة في المملكة العربية السعودية"، مجلة الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، المجلد ٢٦، العدد الأول، ص ص ٤٦-٣.
- سليمان، السيد حسن صديق داود، (٢٠١٧)، "تركيز سوق المراجعة وأثره على جودة الأرباح المحاسبية: دراسة تطبيقية في سوق المراجعة المصري"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة المنصورة.
- عبيه، أحمد حسين أحمد الدسوقي، (٢٠١٥)، "أثر الأتعاب غير العادية على جودة عملية المراجعة: دراسة تطبيقية على شركات المساهمة المقيدة في البورصة المصرية"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة المنصورة.
- محمد، أحمد محمود يحيى، (٢٠١٧)، "أثر مكافآت خيارات الأسهم على الإدارة الحقيقية للأرباح - دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنصورة.
- عبد الله، هدى محمد، (٢٠١٩)، "قدرة اندماج شركات المراجعة الصغيرة على تحقيق الميزة التنافسية ودرجة التركيز في سوق خدمة المراجعة المصري مع دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة قناة السويس.

- Abidin, S., Beattie, V. and Goodacre, A. (2010), "Audit market structure, fees and choice in a period of structural change: evidence from the UK – 1998–2003", *British Accounting Review*, Vol.2 (3), pp. 187-206
- Asthana ,S., and Boone, J., (2012)," Abnormal Audit Fees and Audit quality ",*Auditing ,A Journal of Practice & theory* ,Vol.31,No.3,pp.1-22.
- Arnes, A., Elder, R.J. & Beasley, M.S. (2008). *Auditing and Assurance Services, an Integrated Approach*, 12th ed., McGraw-Hill..
- Babatolu, A.T., O.O. Aigienohuwa and E. Uniamikogbo,( 2016)," Auditor's independence and audit quality: A study of selected deposit money banks in Nigeria". *International Journal of Finance and Accounting*, vol.5, No.(1),pp. 13-21.
- Bandyopadhyay, S. P. & Kao, J. L. (2004), 'Market structure and audit fees: a local analysis', *Contemporary Accounting Research*, Vol. 21, pp.529–61.
- Beattie, V., A. Goodacre, and S. Fearnley. 2003. And then there were four: A study of U.K. audit market concentration—Causes, consequences and the scope for market adjustment. *Journal of Financial Regulation and Compliance* 11 August: 250–265.f .
- Blankley, A. I., D. N. Hurtt, and J. E. MacGregor. 2012. Abnormal audit fees and restatements. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, Vol. 31,No. (1),pp. 79–96
- Blay, A. D., and M. A. Geiger. 2013. Auditor fees and auditor independence: Evidence from going-concern reporting decisions. *Contemporary Accounting Research*,vol.30 ,No.(2),pp. 579–606.
- Bigus Jochen and Zimmerman Ruth "<https://onlinelibrary.wiley.com/action/doSearch?ContribAuthorStored=Zimmermann%2C+Ruth-Caroline>"
- Blankley, A. I., D. N. Hurtt, and J. E. MacGregor. 2012. Abnormal audit fees and restatements. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, Vol.31 ,No(1),pp. 79–96.
- Boone, J., I. Khurana, and K. Raman. (2012)," Audit market concentration and auditor tolerance for earnings management"; *Contemporary Accounting Research*, Vol.29, No.4, pp.1171-1203.
- Choi, J. H., Kim, C., Kim, J. B., & Zang, Y. (2010)," Audit office size, audit quality, and audit pricing", *Auditing: A Journal of practice & theory*, vol. 29, No. (1), pp.73-97
- Choi, Jong and Kim, Eunhee and Kim, Jeong-Bon and Lee, Eugenia and Sunwoo, Hee-Yeon, Does Audit Market Concentration and Legal Regime Matter in Audit Pricing? Theory and International Evidence (June 2019). Available at SSRN: "<https://ssrn.com/abstract=2985877>"

- Copley, P. A., & Doucet, M. S. (1993). Auditor tenure, fixed fee contracts, and the supply of substandard single audits. *Public Budgeting and Finance*, Vol.13, No. 3, pp. 23-35.
- Dao, M., Raghunandan, K., and Rama, D. V. (2012), "Shareholder voting on auditor selection, audit fees, and audit quality", *The Accounting Review*, Vol. 87, No. 1, pp.149-171.
- Dechow, P., Sloan, R. and Sweeney, A. (1995), "Detecting Earnings Management", *Accounting Review*, Vol. 70 No. 2, pp. 193-225.
- DeFond, M., & Zhang, J. (2014). A review of archival auditing research. *Journal of Accounting and Economics*, vol.85, No.(2), pp. 113-127.
- Dunn, Kimberly A. and Mayhew, Brian W.(2004) , "Audit Firm Industry Specialization and Client Disclosure Quality", *Review of accounting studies* ,Vol.9,PP.35-58,Kluwer Academic Publishers. Manufactured in The Netherlands.
- Donelson, D.C., Mcinnis J.M., Mergenthaler, R.D., (2013). Discontinuities and Earnings Management: Evidence from Restatements Related to Securities Litigation, *Contemporary Accounting Research*, vol. 30, number 1, pp. 242–268
- Eshleman, J. D. (2013), "The effect of audit market concentration on audit pricing and audit quality: The role of the size of the audit market", Dissertation, North Carolina State University, Available at: <http://etd.lsu.edu/docs/available/etd-11082013-133239/unrestricted/eshlemandiss.pdf> (Accessed on: July 28, 2015)
- Eshleman, John Daniel and Lawson Bradely P., " Audit Market Structure and Audit Pricing ", *Accounting Horizons* , Vol.31,No. 1, March 2017 ,pp:57-81.
- European Commission (2010), "Green Paper – Audit Policy: Lessons from the crisis", Brussels, COM (2010) 561 final, Available at: [http://ec.europa.eu/internal\\_market/consultations/docs/2010/audit/green\\_paper\\_audit\\_en.pdf](http://ec.europa.eu/internal_market/consultations/docs/2010/audit/green_paper_audit_en.pdf) (Accessed on: July 26, 2015)
- Francis, J. R., P. Michas, and S. Seavey,(2013), " Does "Audit Market Concentration Harm the Quality of Audited Earnings? Evidence from Audit Markets in 42 Countries", *Contemporary Accounting Research*, vol: 30, No. (1), pp. 325 - 355.
- General Accounting Office GAO,(2008), "Audits of Public Companies: Continued Concentration in Audit Market for Large Public Companies Does Not Call for Immediate Action. GAO-08-163. Washington, D.C.:
- GAO.Gigler, F. & Penno, M. (1995), "Imperfect competition in audit markets and its effect on the demand for audit-related services", *Accounting Review*, Vol. 70, pp. 471–93.
- General Accounting Office GAO, (2003), "Public Accounting Firms: Mandated Study on Consolidation and Competition. GAO-03-864. Washington, D.C.:
- Hay, D. C. (2013). Further Evidence from Meta-Analysis of Audit Fee Research. *International Journal of Auditing*, vol. 17, No.(2), pp.162–176.
- House of Lords. 2010. Call for evidence: Auditors: market concentration and their role. Select Committee on Economic Affairs. Available online

at:[http://www.parliament.uk/business/committees/AuditMarket Concentration and Audit Quality 353 committees-a-z/lords-select/economic-affairs-committee/news/economic-affairs-committee-publishes-call-for-evidence/](http://www.parliament.uk/business/committees/AuditMarket%20Concentration%20and%20Audit%20Quality%20353%20committees-a-z/lords-select/economic-affairs-committee/news/economic-affairs-committee-publishes-call-for-evidence/) (accessed December 2010).

- Hope ,O.,K., Kang,T., Thomas,W.and Yoo.,Y,(2009), “ impact of Excess Auditor Remuneration on the cost of Equity Capital around the world’, *Journal of Accounting ,Auditing &Finance*,Vol.24,No.2,pp.177-210.
- Huang,Ting –Chiao,ChangHishui and Chiou ,Jeng-Ren,” *Audit Market Concentration ,Audit Fees,and Audit Quality :Evidence from China ,”Auditing :A Journal Of Practise & Theory ,Vol.35,No.2,May 2016,pp. 121-145.*
- Jones, J. (1991), “Earnings Management During Import Relief Investigations”, *Journal of Accounting Research*, Vol. 29 No. 2, pp. 193-228.
- Joshi, P. L., & Al-Bastaki, H. (2000). Determinants of audit fees: evidence from the companies listed in Bahrain. *International journal of auditing*, 4(2), 129-138.
- Kadous,Kathryn,(2000),”The effects of Audit Quality and Consequences severity on Juror Evaluations of Auditor Responsibility of plaintiff losses”, *The accounting Review ,Vol.75,No.3,pp.327-341.*
- Kinney, W. R., & Libby, R. (2002),” Discussion of the relation between auditors' fees for non audit services and earnings management”, *Accounting Review*, vol. 77, pp. 107-114.
- Kinney W, Palmrose Z, Scholz S (2004) Auditor independence, non-audit services, and restatements: was the US Government, right? *J Account Res* 42(3):561–588.
- Knechel ,W., Krishnan ,G., Pevzner ,M., Sheffchik ,L., and Velury,U., (2013),”Audit Quality :Insights from the academic Literature “,*Auditing :A Journal of Practice & theory Vol.32,(Supplement 1) ,pp.385-421.*
- Koh, K., Rajgopal, S., and Srinivasan, S. (2013). Non-audit services and financial reporting quality: evidence from 1978 to 1980. *Review of Accounting Studies*, 18(1), 1-33.
- Kothari, S.P., Leone, A. and Wasley, C. (2005), “Performance Matched Discretionary Accrual Measures”, *Journal of Accounting & Economics*, Vol. 39 No. 1, pp. 163-197.
- Krishnan, J., H. Sami, and Y. Zhang. 2005. Does the provision of non audit services affect investor perceptions of auditor independence. *Auditing: A Journal of Practice and Theory* ,vol.24,No. (2),pp. 111-135
- Lawrance Evans Jr & Jeremy Schwartz ,(2014),”The effect of concentration and regulation on audit fees: An application of panel data techniques” ,*Journal of Empirical Finance ,vol.27,pp.130-144.*
- Lee, Ch. & Gu, Z. (1998) ‘Low balling, legal liability and auditor independence’, *Accounting Review*, Vol. 73, pp. 533–55.

- Lim, C. Y., & Tan, H. T. (2008). Non-audit service fees and audit quality: The impact of auditor specialization. *Journal of accounting research*, 46(1), 199-246.
- Maria, R.L.A., 2016. Audit firm rotation and audit quality. Thesis Presented to Erasmus School of Economics Rotterdam. *Accounting Auditing and Control*. pp: 1-78.
- Mitra S.,Deis.,DR.,Hossain M.(2009),” The association between audit fees and reported earnings quality in pre- and post-Sarbanes -Oxley regimes .*Rev Account Finance*,vol.8,No.3,pp.232-252.
- Newton, N. J., D. Wang, and M. S. Wilkins. 2013. Does a Lack of Choice Lead to Lower Audit Quality? Evidence from Auditor +
- Competition and Client Restatements. *Auditing: A Journal of Practice & Theory* 32 (3): 31- 67.
- Oladipupo, A.O. and H.E. Monye-Emina; (2016),” Do abnormal audit fees matter in Nigerian audit market?”, *International Journal of Business and Finance Management Research*, vol. 4, No.(6),pp. 64-73
- Quick, R. and Wolz, M. (1999), “Concentration on the German Audit Market”, *International Journal of Auditing*, Vol. 3, NO. (3), pp. 175-189.
- Reisch, J. T. (2000). Ideas for Future Research on Audit Quality. *The Audit Report*, vol. 24, No.(1),pp.1-5.
- Raghunandan, K., W.J. Read, and J.S. Whisenant,( 2003,” Restated Financial Statements ,”*Accounting Horizons*, (September),pp. 223-234.
- Robinson, D. (2008). Auditor independence and auditor-provided tax service: Evidence from goingconcern audit opinions prior to bankruptcy filings. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, vol. 27, No. (4), pp. 31-54.
- Romanus, R. Maher, J. and Fleming, D. (2008). “Auditor Industry Specialization, Auditor Changes, and Accounting Restatements”. *Accounting Horizons*, vol. 22, No.(4), pp.389-413.
- Ruiz-Barbadillo ,Emiliano, Go´mez-Aguilar Nieves, and Carrera. Nieves (2009),”Does Mandatory Audit Firm Rotation Enhance Auditor Independence? Evidence from Spain”, *AUDITING: A Journal of Practice & Theory*: May, Vol. 28, No. 1, pp. 113-135.
- Sarbanes- Oxley Act of 2002,U. S.Pub.L.107-204.116 Stat.745.
- Sutton, S.G., and J.C., Lamp, (1991),” A Frame Work for Evaluating Process Quality for Audit Engagements ”, *Accounting and Business Research*, Vol. 21, No. 83, Summer.
- Simunic, D. A., (1980) ,”The Pricing of Audit Services: Theory and Evidence”, *Journal of Accounting Research* ,vol.18,No. (1),pp. 161-190.
- Steponaviciute, J., Zvirblis, A., & Zumeriene, L., (2010). Analysis of Audit Market and Audit Firms Activity In Lithuania. *Annales Universitatis Apulensis. Series Oeconomica*, Vol.12 ,No.(1).
- Simunic, D. A. 1980. The Pricing of Audit Services: Theory and Evidence. *Journal of Accounting Research* 18 (1): 161-190.



- Sutton, S.G., and J.C., Lamp, " A Frame Work for Evaluating Process Quality for Audit Engagements ", Accounting and Business Research, Vol. 21, No. 83, Summer, 1991.
- Teoh, S. H., and T. J. Wong. 1993. Perceived auditor quality and the earnings response coefficient. Accounting Review, vol. 68 (April), pp.346-67.
- Watkins, A., Hillison, W., and Morecroft, S., (2004), "Audit Quality : A Synthesis of Theory and Empirical Evidence", Journal of Accounting Literature, Vol.23, pp.153-193.
- Woodland, A. M., Reynolds, J. K., & Scholar, C. D. (2003). Restatements and audit quality. Working paper at <http://raw.rutgers.edu/raw/aaa/audit/midyear/04midyear/2004%20Midyear%20Auditing%20Meeting.htm>.
- Xinhua, W. (2009), " Do Abnormal Audit Fees/ Non Audit Fees Communicate Firm Specific Information to the stock market ", PHD Dissertation, School of Accounting and Finance, The Hong Kong Polytechnic University .